مديات مرجعية القرآن للمعارف والعلوم الإسلامية في نهج البلاغة

The Extent of Quranic Referencing in Islamic Sciences and Knowledge in Nahj al-Balagha

الدكتور خالد غفوري الحسني

جامعة المصطفى العالمية – قم

Dr. Khalid Gafori Al-Hassni

Al-Mustafa International University - Qom

ملخص البحث

إحدى المحطّات المعرفية البارزة في نهج البلاغة هي تأكيد مرجعية القرآن الكريم للمعارف والعلوم الإسلامية؛ إذ وردت عبارات واضحة الدلالة على ذلك، فيما نجد توصيات مأثورة عن أمير المؤمنين (عليه السلام) قد يُستفاد منها النهي عن الاستناد إلى القرآن في بعض المواقع، وهذا ما يقتضي التأمّل والتدبّر في مغزى ذلك. والإشكالية التي نُثيرها في المقام: ما هي مديات المرجعية القرآنية للمعارف والعلوم الإسلامية في نهج البلاغة؟ فيا تُرى هل المراد منها المرجعية المطلقة للقرآن أو المرجعية المحدودة؟ ومهما كانت الإجابة عن هذا التساؤل فسوف تترك أثرًا بالغًا على مساحة مصادر المعرفة الإسلامية. ونحن نُحاول في هذا البحث الإجابة عن هذا التساؤل بقدر الوسع وبحسب الفرصة المتاحة لنا. ونشير إلى طبيعة هذا البحث؛ إذ يبدو لأوّل وهلة أنَّ طبيعة هذا البحث فكرية وثقافية عامّة، والمنطق البحثي يُملي علينا التحديد الدقيق، لذا نقول إنَّ هذا البحث هو من سنخ الأبحاث المرتبطة بفلسفة الفكر الإسلامية؛ لأنّه يبحث فيما وراء هذا الفكر والتوصيفات الكلّية له، ومنها تعيين مصادره، كما أنّه يتواشج مع أبحاث أُصول الفقه؛ لأنّه يبحث في تعيين دائرة مصادر التشريع. ومن هنا فإنّ المنهج المعتمد هو المنهج الأُصولي الاجتهادي بما يشتمل عليه من قواعد وضوابط وأدوات إثبات وجدانية وتعبّدية. وفرضية البحث أنّ المرجعية القرآنية بحسب رؤية الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام) في نهج البلاغة هي مرجعية مطلقة. والهدف الذي يحدونا هو السعي لاستثمار الطاقة الدلالية للبيانات القيّمة التي تضمّنها نهج البلاغة ومحاولة استثماره في التنمية المعرفية والتطوير العلمي في الدائرة الإسلامية، كمرحلة أُولى، ثمّ الإنطلاق إلى دائرة العلوم الإنسانية في مرحلة ثانية.

الكلمات المفتاحية: الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام)، نهج البلاغة، مرجعية القرآن الكريم، المعارف الإسلامية، العلوم الإسلامية.

Abstract

One of the prominent intellectual themes in Nahj al-Balagha is the strong emphasis on Quranic referencing in Islamic sciences and knowledge. On one hand, we find clear expressions confirming this; on the other, there are well-known recommendations from Imam Ali that may be understood as discouraging reliance on the Quran in certain situations. This calls for Careful reflection on the deeper meaning behind it. The question we raise is: What is the extent of Quranic referencing in Islamic sciences and Knowledge within Nahj al Balagha? Is it a matter of absolute (comprehensive) referencing to the Holy Quran, or a limited/ specific form of referencing? whichever the answer, it will have a significant impact on the scope of Islamic Knowledge Sources. From this point, the adopted method is the Usuli Ijtihadi approach, and the research hypothesis is that Quranic referencing, according to Imam Ali (pbuh) in Nahj al-Balagha, is absolute. The aim is to utilize the valuable Semantic data Contained within Nahj al-Balagha and seek to invest it in cognitive development and scientific advancement within the Islamic sphere as a first Stage, the extend it to the field of human sciences in a second stage.

Keywords: Imam Ali, Nahj al-Balagha, The Quranic Referencing, Islamic Knowledge, Islamic Sciences.

مقدّمة:

من المعروف أنَّ الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام) هو بابُ مدينة علم النَّبي (صلى الله عليه وآله)، وقد علّمه (صلى الله عليه وآله) ألف باب من العلم ينفتح له من كلّ باب ألف باب ، ومن النِّعَم الإلهية علينا أن وصل إلينا شيء من ذلك التراث المعرفي الثَّر لأمير المؤمنين (عليه السلام) وإن لم يصلنا كلّه، بل ما وصلنا منه هو قطرة من بحر علمه الفيّاض، وكان من ذلك هو نهج البلاغة الذي يُمثّل ما انتقاه الشريف الرضي من كلماته من الزاوية البلاغية فحسب.

ومع ذلك فقد تضمّنت هذه المجموعة البلاغية – على محدوديَّتها – من بياناته (عليه السلام) الشيء الكثير والعلم الغزير الذي ينتظر الباحثين والمفكّرين لاكتشاف كنوزه ومعارفه وآفاقه المعرفية وأبعاده العملية والميدانية.

وهذا البحث ما هو إلّا محاولة للوقوف عند مسألة واحدة من المسائل المعرفية ومعالجتها في ضوء ما ورد في نهج البلاغة، ألا وهي مسألة مرجعية القرآن الكريم المعرفية.

إشكالية البحث:

لا ريب في تأكيد الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام) في نهج البلاغة وفي مواضع عديدة مرجعية القرآن الكريم للمعارف والعلوم الإسلامية، حيث وردت عبارات واضحة الدلالة على ذلك، ولا تقبل الشكّ والتأويل.

وفي مقابل ذلك نجد في الوقت نفسه توصيات مأثورة عن أمير المؤمنين (عليه السلام) قد يُستفاد

منها النهي عن الاستناد إلى القرآن في بعض المواقع، وهذا ما يقتضي التأمّل والتدبّر في مغزى ذلك، وتنبثق من ذلك الإشكالية التي يُعالجها البحث. ولا يخفى ما لذلك من أثرٍ على المسار العلمي الخاصّ، وأيضًا على الجوّ الثقافي العامّ.

أسئلة البحث:

في ضوء تلك الإشكالية نُثير التساؤل الأساس التالي: ما هي مديات المرجعية القرآنية للمعارف والعلوم الإسلامية في نهج البلاغة؟ فيا تُرى هل المراد منها المرجعية المطلقة للقرآن أو المحدودة؟

وتنبثق من هذا السؤال الأصلي أسئلة فرعية عدّة، وهي:

١. ما هي البيانات التي تُفيد المرجعية القرآنية؟ وما هي البيانات المعارضة لها؟

٢. وبناءً على ثبوت المرجعية القرآنية فما هو نحو هذه المرجعية من حيث الانحصار بالقرآن الكريم أو عدم الانحصار؟

٣. كيف يُمكن تبيين نسبة هذه المرجعية إلى السُّنّة من حيث كونها رأسية تنطوي تحتها مرجعية السُّنّة الشريفة وتقع في طولها، أو أنّها مرجعية في عَرْض مرجعية السنّة الشريفة وعِدْلٌ لها؟

٤. كيف يُمكن تبيين دائرة هذه المرجعية من حيث كونها مطلقة أو محدودة؟

وليُعلم أنّه مهما كانت الإجابات عن هذه التساؤلات فسوف تترك أثرًا بالغًا على مساحة مصادر المعرفة الإسلامية. ونحن نُحاول في هذا البحث الإجابة عن هذه التساؤلات بقدر الوسع وبحسب الفرصة

المتاحة لنا، وبحسب قراءتنا الخاصّة للبيانات الواردة في نهج البلاغة.

ضرورة البحث:

إنّ أغلب الدراسات قد تناولت العقد الإيجابي في مرجعية القرآن الكريم للمعارف أو العلوم الإسلامية في نهج البلاغة، سواء أكانت دراسات مركِّزة على هذه الحيثية أم مُشيرة إليها بصورة عابرة، وسواء أكانت دراسات مستقلّة أم ضمنية، بيد أنّها أهملت دراسة العقد السلبي، وهو ما يُستفاد منه النهي عن مرجعية القرآن، ومن ثَمَّ لم تَر نفسها ملزَمة بالإجابة عنها أو إعطاء إجابة عابرة أو الانتهاء إلى قلب محور المرجعية من القرآن إلى السنّة الشريفة.

وحتّى تلك الدراسات التي تناولت العقد الإيجابي في مرجعية القرآن لم تُولِ مسألة تحديد نطاق هذه المرجعية أهمية كبيرة، ولم تُعطِ رؤية واضحة حول مديات هذه المرجعية، بل قدّمت رؤى مجتزأة ومتناثرة؛ فإنّي بحسب فحصي المتواضع لم أعثر حتّى الآن على معالجة فنيَّة شاملة وافية لا للعقد الإيجابي في مسألة مرجعية القرآن، ولا لعقدها السلبي.

وقد سبّب هذا الفراغ البحثي فوضى فكرية عجيبة يكثر فيها العثار، ولا يتّجه لها اعتذار، ومن الطبيعي انتقال هذه الفوضى من الأوساط العلمية إلى الساحة الثقافية المفتوحة، فبين مَن بالغ في دَور القرآن حتّى حصر المرجعية فيه، وبين مَن بالغ في دَور السُّنّة حتّى أهمل مرجعية القرآن، وبين مَن حاول المراوحة بين هذا وذاك.

من هنا تتجلّى مستوى الضرورة

ودرجة الأهمية لفتح ملفّ هذا البحث، والتنقيب في تعرّجات مسألة المرجعية القرآنية في نهج البلاغة وتحديد مساحته فكريًّا وتنظيريًّا وأُصوليًّا، وتبيين مديات هذه المرجعية العلمية والمعرفية.

سنخ البحث وطبيعته:

ومن الجدير بالذكر الإشارة إلى طبيعة هذا البحث، فقد تبدو لأوّل وهلة أنّ طبيعة هذا البحث فكرية وثقافية عامّة، لكنَّ المنطق البحثي يُملي علينا التحديد الدقيق لذلك، لذا نقول إنَّ هذا البحث هو من سنخ الأبحاث المرتبطة بفلسفة الفكر الإسلامي؛ لأنّه يبحث مسألة ترتبط بما وراء هذا الفكر والتوصيفات الكلّية له، ومنها تعيين مصادره ومنابعه، هذا من ناحية.

ومن ناحية أُخرى فإنَّ هذا البحث في الوقت نفسه يتشابك مع أبحاث علم أُصول الفقه؛ لأنّه يبحث في تعيين مصادر التشريع، وبيان النسبة بينها، وتعيين مدياتها.

المنهج المعتمد:

إنّ المنهج الذي نعتمده في هذا البحث هو المنهج الأُصولي الاجتهادي بما يشتمل عليه من قواعد وضوابط وأدوات إثبات وجدانية وتعبّديَّة. وعندما نقول كون المنهج اجتهاديًّا، أي: نُعمل فهمنا الخاصّ وقراءتنا الخاصّة للنصّ، ونقوم بإبداء الرأي والاستنتاج بكلّ حرّية، سواء وافقنا في الاستدلال أو النتائج الجوّ السائد أم لا، ولا ينبغي الاستغراب من ذلك ما دمنا ملتزمين بالمنهج العلمي المقرّ، ونبحث داخل الأروقة المختصّة، وليس في الإعلام والفضاء المفتوح. ونُلفت النظر إلى

أنّنا في تفسير مفردات وعبارات نهج البلاغة تماشينا في الغالب مع الشروح المتوافرة، ولم نُبدِ رأينا الخاصّ إلّا في موارد قليلة.

أهداف البحث القريبة والبعيدة:

إنَّ الهدف الذي يحدونا هو السعي لاستثمار الطاقة الدلالية للبيانات القيّمة التي تضمّنها نهج البلاغة، ومحاولة استثماره في التنمية المعرفية والتطوير العلمي في الدائرة الإسلامية، كمرحلة أُولى، ثمّ الانطلاق إلى دائرة العلوم الإنسانية في مرحلة ثانية.

فروض البحث:

١. ثبوت المرجعية القرآنية بحسب رؤية الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام) في نهج البلاغة.

٢. إنّ مرجعية القرآن غير منحصرة، بل توجد إلى جانبها مرجعية السُّنّة.

٣. إنَّ مرجعية القرآن بالنسبة إلى مرجعية السُّنّة هي مرجعية محورية.

٤. إنَّ مرجعية القرآن مرجعية مطلقة.

بيان بعض المفاهيم:

١. الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام): هو أبو الحسن علي بن أبي طالب بن عبدالمطّلب بن هاشم (عليه السلام)، المنصوب للإمامة والخلافة لرسوله (صلى الله عليه وآله) بأمر الله تعالى، وقد بلّغ ذلك الرسول (صلى الله عليه وآله) للناس في مواطن عديدة[1].

٢. مرجعية القرآن الكريم: القرآن الكريم: هو كتاب الله المنزل على نبينا محمّد (صلى الله عليه وآله)، والمجموع ما بين الدَّفّتين من سورة الحمد إلى سورة الناس.

والمراد بمرجعية القرآن الكريم:

كونه مستندًا ومصدرًا للعلوم الإسلامية وللمعلومات والمعارف الإسلامية، ومعيارًا لمدى صحّتها ونسبتها إلى الإسلام.

٣. نهج البلاغة: هو السفر القيِّم الذي قام بجمعه السيّد الشريف الرضيّ، والذي يحتوي على منتخبات من خطب وكلمات ورسائل الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام)، والمعيار في هذا الانتخاب هو لحاظ الزاوية البلاغية. ومن هنا فهذا الكتاب ليس جامعًا لكلّ تراثه (عليه السلام)، بل هو غيض من فيض. وله شروح عديدة، منها المختصر كشرح محمّد عبده، ومنها المفصّل كشرح ابن أبي الحديد المعتزلي.

٤. العلوم الإسلامية: هي العلوم التي تدور حول محور فهم الإسلام وتحليل تعاليمه، وهي علوم مسمّاة نشأت وتبلورت وتكاملت على طول التاريخ شيئًا فشيئًا، نظير: علم الكلام، علم الفلسفة الإسلامية، علم أُصول الفقه، علم الفقه، علم التفسير، علوم القرآن، علم الحديث، علم الرجال، علم الدراية، علم الأخلاق. وعادة ما يكون لكلّ منها تعريفه وموضوعه ومسائله ومنهجه الخاصّ به.

٥. المعارف الإسلامية: ربّما تُستعمل هذه اللفظة مرادفة للفظ (العلوم الإسلامية)، ولكنّنا هنا لا نقصد بها هذا المعنى، بل مرادنا بـ(المعارف الإسلامية) المعنى الأشمل، أي: كلّ معلومة ترتبط بالإسلام، وإن لم تدخل ضمن تلك العلوم الإسلامية المسمّاة؛ فإنّ الدِّين واسع، ويشتملُ على معارف جمَّة، ومن هنا نجد توسّعًا في هذه العلوم وتفرّعًا مستمرًّا، نظير:

علم النفس الإسلامي، علم الاجتماع الإسلامي، علم التربية الإسلامية.

ونحن إنّما نُصرُّ على إرادة هذا المعنى للمعارف الإسلامية، لاعتقادنا بأنّ الفكر الإسلامي بحسب مصادره المعتبرة هو أوسع نطاقًا من العلوم المسمّاة، فلا يصحّ حصر معارفه فيها، وبحث ذلك موكول إلى محلِّه.

● **تبويب البحث:**

بعد المقدِّمة المذكورة آنفًا عقدنا هذا البحث في ثلاثة محاور، هي:

المحور الأوّل: أصل مبدأ مرجعية القرآن الكريم للعلوم والمعارف الإسلامية.

المحور الثاني: سمة المرجعية القرآنية من حيث الانحصار وعدمه، ونسبتها إلى السُّنّة.

المحور الثالث: دائرة المرجعية القرآنية.

وتجدر الإشارة إلى أنّ للمحور الأوّل حصّة الأسد في هذا البحث، لذا سنفصّل فيه الكلام، فيما سنُجمل الكلام في المحورين الثاني والثالث.

وإليك تفصيل ذلك:

المحور الأوّل: أصل مبدأ مرجعية القرآن الكريم للعلوم والمعارف الإسلامية

يحفل نهج البلاغة ببيانات عدّة صادرة عن الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام) تُثبّت أصل مرجعية القرآن الكريم للمعارف والعلوم الإسلامية.

أ- النصوص الدالّة على مرجعية القرآن الكريم:

وهي نصوص كثيرة جدًّا يتعذّر استقصاؤها، منها ما يلي:

النصّ الأوّل: قوله (عليه السلام)

في وصف القرآن: «فَهُوَ مَعْدِنُ الْإِيمَانِ وَبُحْبُوحَتُهُ، وَيَنَابِيعُ الْعِلْمِ وَبُحُورُهُ، وَرِيَاضُ الْعَدْلِ وَغُدْرَانُهُ، وَأَثَافِيُّ الْإِسْلَامِ وَبُنْيَانُهُ، وَأَوْدِيَةُ الْحَقِّ وَغِيطَانُهُ»[٢].

وكما ترى فإنَّ المتبادر عُرفًا من عدّ القرآن بأنّه أصلٌ راسخ للإيمان، وأيضًا وصَفَهُ بأنّه الأُسُّ الذي يقف عليه الإسلامُ، وهو مظنّةُ وجود الحقّ، وهو مرجعية القرآن الكريم ومصدريته للدِّين، وإلّا لما كان لهذه التعابير بالمعدن والأثافيّ كثير مناسبة.

النصّ الثاني: وصيته (عليه السلام) بالتمسّك بالقرآن الكريم: «عَلَيْكُمْ بِكِتَابِ اللهِ؛ فَإِنَّهُ الْحَبْلُ الْمَتِينُ، وَالنُّورُ الْمُبِينُ، وَالشِّفَاءُ النَّافِعُ، وَالرِّيُّ النَّاقِعُ، وَالْعِصْمَةُ لِلْمُتَمَسِّكِ، وَالنَّجَاةُ لِلْمُتَعَلِّقِ»[٣].

فالحبل هو ما يُلقى للنجاة، كإنجاء الغاطس والغريق به، أو للتثبيت كتمسّك القلق به، أو لاستخراج ما يُنتفع به كاستخراج الماء من البئر به. ووصف الحبل بالمتانة. وهذه التوصيفات إنّما تتلاءم مع الموقع المرجعي للقرآن الكريم.

النصّ الثالث: كلامه (عليه السلام) في ذكر القرآن: «فَالْقُرْآنُ آمِرٌ زَاجِرٌ، وَصَامِتٌ نَاطِقٌ، حُجَّةُ اللهِ عَلَى خَلْقِهِ، أَخَذَ عَلَيْهِمْ مِيثَاقَهُ، وَارْتَهَنَ عَلَيْهِمْ أَنْفُسَهُمْ، أَتَمَّ نُورَهُ، وَأَكْمَلَ [وَأَكْرَمَ] بِهِ دِينَهُ، وَقَبَضَ نَبِيَّهُ (صلى الله عليه وآله) وَقَدْ فَرَغَ إِلَى الْخَلْقِ مِنْ أَحْكَامِ الْهُدَى بِهِ»[٤].

وفي هذا البيان تثبيت لحجّية القرآن، وهي في هذا السياق تُساوق المرجعية والمصدرية، لا لإفادة محض المنجّزية والمعذّرية للمكلّف (عليه السلام)، فإنَّ كون حجّيته عامّة على

جميع الخلق، وأخذ الله منهم الميثاق على ذلك، وجعل أنفسهم رهنًا له، وكونه جامعًا لأحكام الهدى، كلّ هذه التعابير تدلّ على ما ذكرنا من مرجعية القرآن الكريم ومصدريَّته.

فهذه النصوص الثلاثة وأمثالها الكثير يُثبّت أصلًا أصيلًا معرفيًّا، ألا وهو مرجعية القرآن الكريم. ونظرًا لوضوح ذلك لم يختلف اثنان من علماء المسلمين على ذلك، بل هو أمر مرتكز في أذهان المسلمين كافّة لا يُساورهم فيه أيّ شكّ وارتياب. ولذا فلا نُطيل في تشريح ذلك وتفصيله.

ب- النصوص المعارضة:

والمهمّ في المقام هو دراسة البيانات وتحليلها التي قد يُستفاد منها المعارضة لمرجعية القرآن الكريم، وعلى رأسها ما ورد من وصية له (عليه السلام) لعبد الله بن العبّاس لمّا بعثه للاحتجاج على الخوارج، قال (عليه السلام): «**لَا تُخَاصِمْهُمْ بِالْقُرْآنِ؛ فَإِنَّ الْقُرْآنَ حَمَّالٌ ذُو وُجُوهٍ، تَقُولُ وَيَقُولُونَ، وَلَكِنْ خَاصِمْهُمْ [حاججهم - حاجّهم] بِالسُّنَّةِ؛ فَإِنَّهُمْ لَنْ يَجِدُوا عَنْهَا مَحِيصاً**[٥]»[٦].

وهذا البيان - كما ترى - وارد في تثبيت مرجعية السُّنّة الشريفة، وهذا ما يتنافى بدوًا مع أصل مبدأ مرجعية القرآن المعرفية، فهل ثمّة طريق للجمع بين هذين النحوين من البيان أو كون التعارض بينهما مستحكمًا؟

ولمعرفة الموقف ينبغي أوّلًا فقه النصّ وتحليله من الناحية الفنّية، ثمّ بعد ذلك ننظر لنرى هل بينهما تنافٍ مستقرّ أو لا؟

ويجدر الالتفات إلى أنَّ النَّهي

الوارد في كلام الأمير (عليه السلام) ليس نهيًا تكليفيًّا لا على مستوى الحرمة ولا على مستوى الكراهة، بل هو نهي إرشادي لشهادة السياق والتعليل بذلك، كما هو بيّن.

ومهما يكن من أمر ففي هذا البيان لأمير المؤمنين (عليه السلام) ثلاثة احتمالات، هي:

الاحتمال الأوّل: أن يُراد بهذا النَّهي نفي مرجعية القرآن الكريم، وإنَّما المرجعية ثابتة للسُّنّة، والذي يثبت للقرآن هو حجّيته على الناس، وليست مرجعيَّته المعرفية، فالنَّهي عن المحاجّة بالقرآن يُلازم نفي المرجعية والمصدريَّة، وإلّا لو كانت له المرجعية لَما ساغ النَّهي عن الإفادة منه، لقطع النزاع والمناظرة بين المتخاصمين.

ويُمكن دعم هذا الاحتمال - مضافًا إلى ورود مضمونه في الحديث النبوي[٧] - بكون النهي مطلقاً، كما أنَّ النهي معلّلٌ بكون القرآن حمّالًا ذا وجوه، وإذا كان القرآن هذه حاله، فكيف يكون مرجعًا ومصدرًا؟! فإنَّه محاطٌ بهالة من التشكيكات وعدم وضوح المراد بآياته وعباراته، فكيف يُبنى عليه إذًا؟!

الاحتمال الثاني: أنّ المراد به أنَّ القرآن الكريم فيه قابلية لأن يُحمّل الوجوه المختلفة الحقّة والباطلة، سواء أكان ذلك من باب التفسير أم التأويل، فكلٌّ يُحاول نسبة ما يعتقد ويتبنّى من أفكار وآراء إلى القرآن الكريم، ويجد لنفسه مخرجًا شرعيًّا. فالحديث يأمر بتحرّي التفسير الحقّ للنصّ القرآني، لا أن يُفسِّره بمجرّد رأيه واستحسان عقله من غير دليل ولا شاهد معتبر عقلًا أو نقلًا، كما

نجده في كلام بعض أهل البدع والأفكار الفاسدة؛ فإنَّهم يُجهدون أنفسهم في تأويله على وفق آرائهم ليحتجّوا به على أغراضهم الفاسدة وآرائهم ومذاهبهم الكاسدة، ولولا ذلك الرأي لم يكن لهم من القرآن ذلك المعنى[٨].

هذا، وقد أُشير إلى ذلك في كلام الزركشي والسيوطي.

ولا فرق في عدم شرعية تحميل الرأي الشخصي على القرآن ونسبته إليه مهما كانت الدوافع الكامنة وراء ذلك، فقد يكون ذلك تارة مع العلم والعمد؛ كالذي يحتجّ بآية كريمة معيّنة على تصحيح بدعته وإثباتها وهو يعلم علم اليقين بأنّه ليس المراد بها ذلك، ولكنّه يُلبس به على الناس وعلى خصومه، وتارة أُخرى يقع ذلك مع الجهل؛ كما إذا كانت الآية محتملة فيميل فهمه إلى الوجه الذي يُوافق غرضه، ولولا رأيه المُسبق لما ترجّح عنده ذلك الوجه والاحتمال في تفسير الآية.

وتارة يكون له غرض صحيح فيطلب له دليلًا ومستندًا قرآنيًّا، ويستدلّ عليه بما يعلم أنّه غير مراد، ولكن يدّعي ذلك لتغرير الناس ودعوتهم إلى مذهبه، فيُنزّل القرآن ويُطبّقه على رأيه في الوقت الذي يعلم قطعًا أنَّه ما أُريد به ذلك[٩].

الاحتمال الثالث: - وهو يشترك مع الاحتمال الثاني في عدم إرادة نفي المرجعية عن القرآن الكريم بهذا النهي - لكن يفترق عنه بأنّ المراد به كون المحاجّة به مع أُولئك البسطاء المضلَّلين - وهم الخوارج وأمثالهم - غير مُجْدٍ، ويكون حينئذٍ جدالًا عقيمًا لا ينتهي إلى نتيجة واضحة وقاطعة

مقنعة لهم، فإنَّك كلّ ما تأتيهم بآية ردُّوا عليك بأنَّ المراد بها غير ذلك، فعلى العاقل في مثل هذه الحالة استعمال المستند الذي لا يُمكنهم ردُّه والتشكيك في دلالته، وهو السُّنّة.

ويُمكن دعمُ هذا الاحتمال بأنَّ دراسة طبيعة الظروف التي جرت فيها المناظرة ولحاظ طبيعة الخوارج وما هم عليه من سذاجة وضحالة في التفكير تُؤكّد هذا الاحتمال.

التحقيق والموازنة بين الاحتمالات:

وفيما يلي نتصدّى لتقويم هذه الاحتمالات الثلاثة:

أمَّا الاحتمال الأوَّل: فلا يُمكن المساعدة عليه بتاتًا؛ وذلك:

١. لأنَّ ذلك معارض مع المسلّمات المقطوع بها كتابًا وسُنّة وارتكازًا لدى الخاصّة والعامّة من الإذعان بمرجعية القرآن المعرفية، وإن قيّده بعضهم ببعض القيود بسبب شبهة طرأت على أذهانهم.

٢. منافاة ذلك مع النصوص الغفيرة المأثورة عن أمير المؤمنين (عليه السلام)، التي سردنا بعض النماذج منها.

٣. زيادة على منافاة هذا الاحتمال مع ما صرّح به أمير المؤمنين (عليه السلام) في الخطبة الأُولى نفسها؛ إذ ورد فيها قوله في وصف القرآن الكريم: «...**وَبُرْهَاناً لِمَنْ تَكَلَّمَ بِهِ، وَشَاهِداً لِمَنْ خَاصَمَ بِهِ [عنه]، وَفَلْجاً [فلحاً] لِمَنْ حاجَّ بِهِ**»[١٠].

٤. إنَّ ترك المحاجّة بالقرآن والاستناد إليه، والإرشاد إلى اللجوء إلى السُّنّة بذريعة أنّه حمّالٌ ذو وجوه لا يحلّ الإشكالية؛ فإنّ السُّنّة أيضًا كذلك، فلئن كان القرآن الكريم حمّالًا ذا وجوه، فإنَّ السُّنّة ليست

كذلك. أليس الاختلاف في تفسير السُّنّة قائمًا أيضاً؟ بل لا يقلّ عن الاختلاف في تفسير القرآن إلى حدّ، بحيث خصَّص العلّامة المجلسي في بحاره بابًا واسعًا بعنوان: (إنَّ حديثهم (عليهم السلام) صعب مستعصب، وإنَّ كلامهم ذو وجوه)، أورد فيه (١١٦) حديثاً[١١] عدا ما صدّر به من الآيات الكريمة. منها: ما روي عن الإمام أبي الحسن الرضا (عليه السلام): «مَنْ رَدَّ مُتَشابِهَ الْقُرْآنِ الى مُحْكَمِهِ هُدِيَ الى صِراطٍ مُسْتَقِيْمٍ»، ثمّ قال: «إِنَّ فِي أَخْبَارِنَا مُتَشَابِهاً كَمُتَشَابِهِ الْقُرْآنِ وَمُحْكَماً كَمُحْكَمِ الْقُرْآنِ فَرُدُّوا مُتَشَابِهَهَا إِلَى مُحْكَمِهَا وَلَا تَتَّبِعُوا مُتَشَابِهَهَا دُونَ مُحْكَمِهَا فَتَضِلُّوا»[١٢].

وتتّضح هذه الحقيقة لكلّ مَن له خبرة بالسُّنّة، فما أكثر الأحاديث التي اختلف في تفسيرها العلماء والباحثون!.

٥. وعلى الرغم ممّا يُتراءى من إطلاق النهي عن الاستناد إلى القرآن، بيد أنَّه من الواضح جدًّا بما لا غبار عليه أنَّ هذا البيان قد صدر على أثر ظروف خاصّة، وبحسب التعبير الفنّي أنَّها قضية واردة بشأن شخص خاصّ وفي مورد خاصّ، فلا ينعقد لها إطلاق.

٦. وأمّا ما يُتوهَّم أنّه قد يُؤيِّد هذا الاحتمال ما ورد عن النبي الأكرم (صلّى الله عليه وآله) من أنّه قال: «القُرآنُ ذَلُولُ ذُو وُجُوْهٍ[١٣] فَاحْمِلُوهُ عَلَى أَحْسَنِ الوُجُوهِ [وجوهه][١٤]»[١٥].

فالمراد به عدّة وجوه، أوردها الزركشي في برهانه محلّلًا النصّ في ثلاث محطّات، وتبعة السيوطي في

إتقانه، ولكنّهما لم ينتهيا إلى معنى نهائي لمجموع فقرات هذا الحديث الشريف على الرغم من أنّهما قد أتْهما وأنجدا، وشرَّقا وغرَّبا، ولم ترسُ سفينتهم على شاطئ، فراجع إن شئت[١٦].

بيد أنّنا سوف نسلك طريقًا آخر في تقريب دلالة الحديث، بعد بيان مقدّمات، وهي:

أ- الذَّلول لغة من الذِّلّ -بالكسر-: ضدّ الصعب[١٧]، والذلول من المراكب ما لا صعوبة فيه[١٨]. وسيأتي بيان الوجه في توصيف القرآن بالذلول.

ب- لا بدّ من أن يُعلم أنّه ليس المراد بتوصيف القرآن في هذا الحديث توصيف جميع القرآن بكلّ آياته، بل المراد وصفه في الجملة لا بالجملة كما يُقال، وإلّا فمن المقطوع به أنَّ بعض النصوص القرآنية لا تقبل هذا التوصيف أو على الأقل عدم وضوح انطباق هذا التوصيف عليها.

وحاصل المعنى: أنّ النصوص القرآنية في الأعمّ الأغلب موصوفة بأنَّها تحمل معاني متنوّعة بناءً على أحد الوجهين في تفسير العبارة، أو أنَّ لها دلالات ذات مستويات متعدّدة بناءً على الوجه الآخر، كما سيأتيان قريبًا.

جـ- ليس المراد بقوله (صلّى الله عليه وآله): «فَاحْمِلُوهُ عَلَى أَحْسَنِ الوُجُوهِ» إصدار توصية وترغيب في ذلك، بل المراد بهذا الأمر الإلزام، وأنّه لا رخصة في ترك أحسن الوجوه، فصيغة الأمر «فَاحْمِلُوهُ» ظاهرة في الوجوب.

وإذا اتّضح ذلك فسوف نختصر

لك المسافة، ونُلملم شعث الكلام؛ وذلك بتقديمنا الحاصل في تفسير هذا النصِّ النَّبوي، وهو أحد وجهين:

الوجه الأوّل: أنّ القرآن الكريم قابلٌ لأن يُفاد منه معانٍ متنوّعة بحسب المجال الملحوظ، فالفقيه يلحظ الزاوية التشريعية ليستنبط منه حُكمًا، والكلامي يلحظ الزاوية الكلامية ليُثبت أو ينفي به فكرة عقدية، والأخلاقي يلحظ الزاوية الأخلاقية ليُفيد منه نصيحة وعظة وعبرة، وهكذا. ومآل هذا الوجه إلى جامعيَّة القرآن الكريم للمعارف والعلوم المختلفة، فعلينا أن نُفيد من وجوهه الحسنة والنافعة هذه كلّها، وليس المراد التبعيض وانتخاب أحد الوجوه وترك الأُخرى؛ فإنَّ أحسن الوجوه أن يُفاد من كلام الله تعالى بأقصى ما يُمكن ومن جميع اللحاظ.

الثاني: أنّ القرآن الكريم باعتبار أنّ أغلب معانيه هي من سنخ المعاني الظاهرة ذات الدلالة غير القطعية والقابلة لأن يُفاد منها معان متعدّدة، فقد يغفل المفسّر عن قرينة فيحمل القرآن على معنى ما، ولكن مع الالتفات إليها سوف يحمل القرآن على معنى أكثر وجاهة وأحسن بحسب المتفاهم العُرفي.

ولذا قال أحد المحقّقين في بيان النُّكتة في توصيف القرآن الكريم بـ -الذلول-: بأنَّ الظاهر في وجه الشبه أن يُقال: كما أنَّ الذلول من المراكب ينقاد لراكبه ويُطيعه حيث يشاء وإلى أيّ وجه يُريد انعطافه، كذلك القرآن لمّا كان ذا وجوه كثيرة - كما يُشعر به الإتيان بصيغة جمع الكثرة - يُمكنهم حمله على أيّ وجه شاؤوا[١٩].

ومآل هذا الوجه إلى أنّه علينا التثبّت في عملية تفسير النصّ القرآني، لا أن نتسرّع، بل ينبغي أن نلحظ كافّة العناصر والقرائن المؤثّرة في تفسير النصّ، فالمراد بأحسن الوجوه: أتقنها وأمتنها وأقومها، وهو ما كان ظاهرًا قريبًا متبادرًا، محفوفًا بشواهد شرعية، مقرونًا بقواعد عربية مطابقة للأمر نفسه، موافقًا لميزان العقل وقانونه من غير كلفة وسماجة[٢٠]، ويُؤيِّده قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اجْتَنَبُوا الطَّاغُوتَ أَنْ يَعْبُدُوهَا وَأَنَابُوا إِلَى اللهِ لَهُمُ الْبُشْرَى فَبَشِّرْ عِبَادِ * الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَاهُمُ اللهُ وَأُولَئِكَ هُمْ أُولُوا الْأَلْبَابِ﴾[٢١].

الموازنة بين هذين الوجهين في الحديث النبوي:

ولكن مع ذلك كلّه نرى أنَّ الوجه الأوّل هو الأرجح والأظهر بحسب نظرنا؛ وذلك:

١. أنَّ الظاهر المتبادر من الحديث عُرفًا أنَّه بصدد توصيف القرآن في نفسه بأنَّه ذلول وله ظرفية التحمّل، فيما أنّ لازم الوجه الثاني هو كون الحديث بصدد توصيف المفسّر بأنّه يُريد أن يُحمّل رأيه على القرآن، وهذا تذليل للقرآن وتحميل عليه من الخارج، لا أنَّه في نفسه وذاته ذلول، وهذا خلافُ ظاهر الحديث.

٢. أنَّ وصف القرآن بأنّه قابل لأن يُحمل عليه المحامل المختلفة حقّها وباطلها، وصحيحها وسقيمها، ودقيقها وسخيفها، ليس صفة كمال، بل هو نقصٌ في البيان القرآني، وعدم وفائه بأغراضه البيانية. وهذا ما يجلّ عنه كتاب الله العزيز الذي لا ريب فيه ولا يأتيه الباطل من بين يديه

ولا من خلفه، وهو الكتاب المبين والنور الهادي والفرقان القاطع بين الحقّ والباطل.

٣. وأمَّا الاستشهاد بقوله تعالى: ﴿... فَبَشِّرْ عِبَادِ * الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ...﴾[٢٢]؛ فهو تنظير مع الفارق؛ فإنّ اتِّباع أحسن القول في الآية جاء في مقابل ترك القول غير الأحسن، وأمَّا القرآنُ الكريم فكلّه حسن، ولذا فمقامنا نظير قوله تعالى: ﴿وَكَتَبْنَا لَهُ فِي الْأَلْوَاحِ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ مَوْعِظَةً وَتَفْصِيلاً لِكُلِّ شَيْءٍ فَخُذْهَا بِقُوَّةٍ وَأْمُرْ قَوْمَكَ يَأْخُذُوا بِأَحْسَنِهَا سَأُرِيكُمْ دَارَ الْفَاسِقِينَ﴾[٢٣]، أي: لا يُراد من صيغة (أفعل) هنا التفضيل، بل المراد بها الصفة المشبّهة، أي: الحسن، فمعنى قوله: ﴿يَأْخُذُوا بِأَحْسَنِهَا﴾ أي: يأخذوا بحسنها، كما قال تعالى: ﴿وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾[٢٤]، أي: وهو هيِّن عليه[٢٥]، وقد أشار إلى ذلك بعض المفسّرين[٢٦] وحكوه عن قطرب.

٤. يُزادُ على ذلك ينبغي الالتفات إلى أنَّ بين كلام أمير المؤمنين (عليه السلام) والحديث النبوي موضع اشتراك وموضع اختلاف، فموضع الاشتراك هو وصف القرآن بأنَّه ذو وجوه، وأمَّا موضع الاختلاف فإنَّ حديث أمير المؤمنين (عليه السلام) في خاتمته نهي عن الاستناد إلى القرآن في المناظرة مع الجُهّال، فيما اشتملت خاتمة الحديث النبوي على الأمر بالأخذ بالقرآن. إذًا، لا دلالة للحديث النبوي على نفي مرجعية القرآن الكريم.

ومن ثَمَّ، فلا يكون داعمًا للاحتمال الأوّل من تفسير النَّهي الوارد في كلام

أمير المؤمنين (عليه السلام) بأنَّه نفي لمرجعية القرآن، فيسقط عن كونه شاهدًا له، ومعه يسقط احتمال إرادة نفي مرجعية القرآن.

وأمَّا الاحتمال الثاني: - أي: أنّ المراد به أنّ القرآن الكريم فيه قابلية لأن يُحمّل الوجوه المختلفة الحقّة والباطلة - فهو أيضًا لا يُمكن المساعدة عليه؛ وقد اتّضحت المناقشة فيه ممّا مرَّ عليك في مناقشة الوجه الثاني في تفسير الحديث النبوي، وحاصل المناقشة:

١. أنَّ الظاهر المتبادر من الحديث عُرفاً أنّه بصدد توصيف القرآن في نفسه بأنّه ذلول وله ظرفية التحمّل، في حين أنّ لازم الوجه الثاني هو كون الحديث بصدد توصيف المفسّر بأنّه يُريد أن يُحمّل رأيه على القرآن.

٢. إنّ وصف القرآن بأنّه قابل لأن يُحمل عليه المحامل المختلفة حقّها وباطلها، وصحيحها وسقيمها، ودقيقها وسخيفها، ليس صفة كمال، بل هو نقصٌ في البيان القرآني، وعدم وفائه بأغراضه البيانية.

٣. يُزادُ على ذلك أنّه لا يتناسب مع شأن ومقام عبد الله بن عبّاس الذي هو حبر الأُمّة، وكان قد تتلمذ على يد الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام) وأخذ عنه علوم الدين بما في ذلك تفسير القرآن الكريم.

وأمَّا الاحتمال الثالث: - أي: بأنّ المراد به كون المحاجّة به مع أُولئك البسطاء المضلَّلين وهم الخوارج وأمثالهم غير مجدٍ، فهو أرجح الاحتمالات بحسب نظرنا؛ وذلك:

١. أنَّه المناسب مع الظروف الموضوعية التي صدرت فيها هذه الكلمة، وهي المناظرة مع الخوارج

المعروفين ببساطتهم وسذاجتهم.

٢. وجود القرينة المعيّنة لإرادة هذا الاحتمال، وهو قوله (عليه السلام) عقيب النهي: «فَإِنَّ الْقُرْآنَ حَمَّالٌ ذُو وُجُوهٍ، تَقُولُ وَيَقُولُونَ، وَلَكِنْ خَاصِمْهُمْ بِالسُّنَّةِ؛ فَإِنَّهُمْ لَنْ يَجِدُوا عَنْهَا مَحِيصاً»[٢٧]، أي: إنّ هؤلاء يتّسمون باللجاج والعناد والمماطلة والمراء، وهذا شأن الجاهل عادة.

الحاصل: وبعد أن ثبتت أرجحية هذا الاحتمال، فلا يبقى والحال هذه مجال للتعارض بين هذا النصّ وبين النصوص المُثبتة لمرجعية القرآن المعرفية، بل يكون النهي في الحقيقة قضية خاصّة بذلك المورد وأشباهه.

ومن ذلك يتّضح لك ما في كلمات بعض المحقّقين من الوهن؛ حيث حملوا النَّهي على نحو القضية الكلّيَّة[٢٨].

المراد بالمحاجّة بالسُّنّة:

بقي شيء، وهو تعيين المراد بما ورد في خاتمة حديث النهي من الاستناد والمحاجّة بالسُّنّة، فإن كانت السنّة - كما أوضحنا - شأنها شأن القرآن الكريم حمّالة ذات وجوه، إذًا فما هو المراد بذلك؟

الجواب:

إنّه لا يسع أحد أن يُنكر الاختلاف في تفسير الحديث، لكن محطّ النظر في هذا الحديث إلى عدّة نقاط خاصّة، نقتصر على إيراد بعضها، وهي:

النقطة الأُولى: خصوصية موضوع المناظرة والمحاججة، فإنّها كانت تدور حول موضوع الحاكمية والإمرة، ولاسيما في البُعد الصغروي والمصداقي. ومن الطبيعي من الصعوبة بمكان الوصول إلى نتيجة في ذلك عن طريق القرآن؛ لعدم

اشتمال القرآن الكريم على المصاديق، وإنَّما أشار إلى عناوين كلّيَّة، كقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ...﴾[٢٩].

فيما اشتملت السُّنَّة على تعيين المصداق، كقوله (صلى الله عليه وآله): «عَلِيٌّ مَعَ الحَقِّ وَالحَقُّ مَعَ عَلِيٍّ يَدُورُ مَعَهُ حَيْثُمَا دَارَ»[٣٠].

النقطة الثانية: إنّ الخوارج كانوا يُشكّكون في صلاحه وتقواه (عليه السلام)، في الوقت الذي ورد في السُّنّة القولية والعملية ما يُفصح عن أنّه كان في قمّة الإيمان، كما في قوله (صلى الله عليه وآله) في حديث الراية يوم خيبر: «لأُعطينَّ الراية رجلًا يُحبُّ الله ورسوله، ويُحبُّه الله ورسوله، كرّار غير فرّار...»[٣١]، وكما في توليته (صلّى الله عليه وآله) عليًّا (عليه السلام) على المدينة في حديث المنزلة؛ حيث قال له عند توجّهه إلى تبوك: «أَنْتَ مِنِي بِمَنْزِلَةِ هارُونَ مِنْ مُوسَى»[٣٢].

النقطة الثالثة: إنّ الخوارج كانوا مخالفين له (عليه السلام) وعاصين لأوامره، وقد اشتملت السُّنّة على حرمة مخالفته ووجوب الوقوف إلى جانبه ونصرته، كما في قوله (صلّى الله عليه وآله): «مَنْ كُنْتُ مَوْلاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلاهُ، اَللَّهُمَّ وَالِ مَنْ وَالاهُ، وَعَادِ مَنْ عَادَاهُ، وَانْصُرْ مَنْ نَصَرَهُ، وَاخْذُلْ مَنْ خَذَلَهُ»[٣٣].

النقطة الرابعة: إنّ الخوارج كانوا عازمين على محاربته ومقاتلته (عليه السلام)، فيما اشتملت السُّنّة على أنّ الحرب مع علي (عليه السلام) هي حرب مع النبي (صلى الله عليه وآله)، فقد تكرّر منه (صلّى الله عليه

وآله) القول لعلي (عليه السلام)، وأنَّ حكم الحرب مع النبي (صلى الله عليه وآله) وحكم الحرب مع أمير المؤمنين (عليه السلام) سواء، قال (صلّى الله عليه وآله) في الحديث المتواتر: «حَرْبَكَ حَرْبِي وَسِلْمَكَ سِلْمِي»[٣٤].

وقد أشار إلى ذلك ابن أبي الحديد المعتزلي في شرحه، قال: ((فإن قلت: فما هي السُّنّة التي أمره[٣٥] أن يُحاجّهم بها؟ قلت: كان لأمير المؤمنين (عليه السلام) في ذلك غرض صحيح، وإليه أشار، وحوله كان يطوف ويحوم، وذلك أنّه أراد أن يقول لهم: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله)) وذكر الأحاديث التي تقدّم بعضها، ثمّ قال: (ونحو ذلك من الأخبار التي كانت الصحابة قد سمعتها من فلق فيه (صلّى الله عليه وآله)، وقد بقي ممّن سمعها جماعة تقوم الحجّة وتثبت بنقلهم. ولو احتجّ بها على الخوارج في أنّه لا يحلّ مخالفته والعدول عنه بحال لحصل من ذلك غرض أمير المؤمنين في محاجّتهم، وأغراض أُخرى أرفع وأعلى منهم، فلم يقع الأمر بموجب ما أراد، وقضى عليهم بالحرب حتّى أكلتهم عن آخرتهم، وكان أمر الله مفعولاً)[٣٦].

ومثل هذه الأحاديث الشريفة لا يسع المسلم أن يردّها ولا أن يُشكّك في دلالتها، أو في صدورها وحجّيَّتها، أو يدّعي عدم سماعه لها، أو يتذرّع بذريعةٍ ما لإنكارها أو يستتر بشبهة معيّنة للتوقّف في الأخذ بها وتأويلها.

المحور الثاني: سمة المرجعية القرآنية من حيث الانحصار وعدمه، ونسبتها إلى السنّة

بعد أن ثبت لنا – في المحور الأوّل – مرجعية القرآن الكريم للمعارف الإسلامية تصل النوبة إلى البحث عن سمة هذه المرجعية، وهل هي منحصرة أو لا يوجد إلى جانبها مصادر أُخرى؟ وما هي نسبتها إليها؟

الجواب:

إنّنا سنُجيب عن هذا التساؤل في نقطتين:

النقطة الأُولى: عدم انحصار المرجعية بالقرآن وحده؛ وذلك:

أوّلاً: إنّنا لو راجعنا كلمات الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام) المبثوثة في نهج البلاغة لرأيناها تُؤكّد أيضًا على أمر آخر، ألا وهو مرجعية السُّنّة الشريفة بمعناها الواسع الشامل لسُنّة النبي (صلى الله عليه وآله) وسُنّة أهل بيته الطاهرين (عليهم السلام)، نظير: قوله (عليه السلام): «**وَلَكُمْ عَلَيْنَا الْعَمَلُ بِكِتَابِ الله تَعَالَى وَسِيرَةِ رَسُولِ الله [رسوله] (صلى الله عليه وآله)، وَالْقِيَامُ بِحَقِّهِ، وَالنَّعْشُ لِسُنَّتِهِ**[٣٧]»[٣٨]، فإنّه يدلُّ على أنَّه من الواجب على الإمام أن يعمل بكتاب الله ويسير بسيرة رسول الله (صلى الله عليه وآله)، ويقوم بحقوقه ويُقيم سننه (صلى الله عليه وآله)[٣٩]، والمراد بـ (النَّعْش لِسُنَّتِهِ): الرفع لسننه على وجه الخصوص وإعلاؤها وإحياؤها قولًا وعملًا، إمَّا قولًا فتبيينها للناس وشرح معانيها، وإمَّا عملًا فتطبيقها بصورة تامّة غير منقوصة من ألفها إلى يائها.

وقيل المراد: الرفع لشريعته وإعلاء لكلمته (صلّى الله عليه وآله)[٤٠]، وهو خلافُ الظاهر؛ لأنَّ ما تعلَّق بالنَّعش الجارّ والمجرور (لسننه).

إذًا، ففي ذلك تثبيت لمصدرية السُّنّة الشريفة، وهي مصدرية لا محيص عنها؛ لأنَّه (عليه السلام) جعل الأخذ بها واجبًا، وليس أمرًا راجحًا وحسب، وإلّا لو كانت المرجعية منحصرة بالقرآن الكريم وحده، فلماذا يكون العمل بالسُّنّة وإحياؤها واجبًا؟!

بل ورد في بعض بياناته (عليه السلام) تأكيد العمل بالقرآن والسُّنّة معًا، قال (عليه السلام): «وَاقْتَدُوا بِهَدْيِ نَبِيِّكُمْ فَإِنَّهُ أَفْضَلُ الْهَدْيِ، وَاسْتَنُّوا بِسُنَّتِهِ فَإِنَّهَا أَهْدَى السُّنَنِ، وَتَعَلَّمُوا الْقُرْآنَ فَإِنَّهُ أَحْسَنُ الْحَدِيثِ، وَتَفَقَّهُوا فِيهِ فَإِنَّهُ رَبِيعُ الْقُلُوبِ، وَاسْتَشْفُوا بِنُورِهِ فَإِنَّهُ شِفَاءُ الصُّدُورِ...»[41]؛ فإنّ هذا الكلام صريح في ثبوت المرجعية والمصدرية لكليهما معًا، وإلّا لو كانت المرجعية للقرآن، فقط فلا يصحّ عطفه على السُّنّة الشريفة.

ثانياً: ثمّ إنّ المراد بالسُّنّة بحسب رؤية الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام) المعنى الواسع الشامل لسنّة النبي (صلّى الله عليه وآله) وسنّة أهل بيته الطاهرين (عليهم السلام)، فنراه يُؤكّد عليهم (عليه السلام)، ويقول في وصفهم (عليهم السلام): «هُمْ مَوْضِعُ سِرِّهِ، وَلَجَأُ أَمْرِهِ، وَعَيْبَةُ عِلْمِهِ، وَمَوْئِلُ حُكْمِهِ، وَكُهُوفُ كُتُبِهِ، وَجِبَالُ دِينِهِ، بِهِمْ أَقَامَ انْحِنَاءَ ظَهْرِهِ، وَأَذْهَبَ ارْتِعَادَ فَرَائِصِهِ»[42].

الحاصل: إنّه قد ثبت من هذا البحث مرجعية السنّة الشريفة ومصدريّتها للمعارف الإسلامية مضافاً إلى مرجعية القرآن الكريم ومصدريته، خلافاً لَمن يُسمّون اليوم بـ(القرآنيين) الذين أنكروا الاستناد إلى

السُّـنّة، وادّعـوا الاكتفـاء بالقـرآن.

النقطـة الثانيـة: النسـبة بين مرجعيـة القـرآن ومرجعيـة السـنّة

وهـذه مـن النقـاط العويصـة الغامضـة التـي تسـتلزم البحـث، وسـوف نمـرّ على هـذا البحـث بنحـو الإجمـال تـاركين التفصيـل إلى محلّـه.

ولكـي نصـل إلى النتيجـة المرجـوّة سريعًـا سنُشـيّد هـذا البحث على أسـاس الاحـتمالات، فإنّـه يُمكـن تصـوّر العلاقـة بين مرجعيـة القـرآن ومرجعيـة السـنّة بأشـكال عـدَّة، أهمّهـا:

الشـكل الأوّل: كـون العلاقـة بينـهما عَرْضيـة؛ وذلـك بـافتراض أنَّ القـرآن تكفّـل ببيـان بعـض معـالم الشريعـة، وتكفّلـت السُّـنّة ببيـان بعضهـا الآخـر، كافتراض أنّ بعـض المعتقـدات والأحـكام والتوصيـات وردت في الكتـاب فقـط دون السـنّة، وبعضهـا الآخـر ورد في السـنّة فقـط دون الكتاب.

الشـكل الثـاني: كـون العلاقـة بينـهما طوليـة، وهـذه الطوليـة يُمكـن افتراضها بنحويـن:

النحـو الأوّل: افتراض كـون القـرآن الكريـم تكفّـل ببيـان المعـالم الأساسـية للدِّيـن، فـيما تكفّلـت السُّـنّة بيـان التفاصيـل والتفريعـات.

النحـو الثـاني: افتراض كـون القـرآن الكريـم تكفّـل ببيـان الإسلام مـن الناحيـة النظريـة، فـيما تكفّلـت السـنّة الجانـب العـملي والتطبيقـي.

الشـكل الثالـث: كـون العلاقـة بينـهما متشـابكة ومتنوّعـة، ففـي مـوارد تصدَّى القـرآن لبيـان بعـض المعـالم الأساسـية، وفي مـوارد أُخـرى تصـدَّت السُّـنّة لبيـان معـالم أساسـية غيرهـا، وفي الوقـت نفسـه اشـتمل كلاهمـا على بيـان بعـض التفاصيـل والتفريعـات.

فيا تُرى أيّ الاحتمالات هو المستفاد من بيانات الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام) في نهج البلاغة؟

الجواب:

الذي يظهر هو كون العلاقة بينهما طولية، أي: إنّ المحور الأصل هو مرجعية القرآن الكريم، وأمَّا مرجعية السُّنّة الشريفة فهي تدور مدار مرجعية القرآن المحورية.

ويدلُّ على ذلك الكلمات الكثيرة الصادعة بذلك، نظير: النصّ الأوّل -الذي مرّ ذكره في المحور الأوّل - وهو قوله (عليه السلام): «**فَهُوَ مَعْدِنُ الْإِيمَانِ وَبُحْبُوحَتُهُ، وَيَنَابِيعُ الْعِلْمِ وَبُحُورُهُ، وَرِيَاضُ الْعَدْلِ وَغُدْرَانُهُ، وَأَثَافِيُّ الْإِسْلَامِ وَبُنْيَانُهُ، وَأَوْدِيَةُ الْحَقِّ وَغِيطَانُهُ**»[٤٣]، ولنتأمّل معًا هذه الفقرات النورانيَّة الواردة في وصف مرجعية القرآن، وهي عشرة أوصاف، فهو أي القرآن:

١. «مَعْدِنُ الْإِيمَانِ»: إنّ المعدن عبارة عن منبت الجوهر من ذهب وفضّة ونحوهما، وهو يُستفاد من القرآن ويُستخرج منه جعله معدنًا له[٤٤]، وهو المحلُّ الذي يُؤخذ منه الإيمان[٤٥]. والحاصل: إنّ القرآن أصل الإيمان.

٢. «وَبُحْبُوحَتُهُ»: بحبوحة الدار: وسطه[٤٦]، والوسط الذي يوجد فيه معظمه[٤٧]؛ فإنَّ القرآن بحبوحة الإيمان ووسطه؛ لأنَّ الإيمان بجميع أجزائه وشرائطه ومراسمه يدور عليه، فهو بمنزلة القطب والمركز لدائرة الإيمان[٤٨]. والحاصل: إنّ القرآن حاوٍ للإسلام. والحاصل: إنّ القرآن حاوٍ لأهمّ أو لجلّ ما في الإسلام أو لكلّه.

٣. «وَيَنَابِيعُ الْعِلْمِ»: ينابيع: جمع ينبوع، وهو عين الماء الجارية[٤٩]. إنّ

القرآن ينابيع العلم؛ لأنَّ العلوم والمعارف تفيض منه كالعيون الجارية منها الماء[٥٠]. والحاصل: إنّ القرآن المنبع الأصل والمصدر والأوّل للإسلام.

٤. «وَبُحُورُهُ»: فكما أنّ البحر هو مجمع المياه الغزيرة فإنَّ القرآن مجمع المعارف والعلوم[٥١]، فالقرآن بحور لا ينزف ماؤها[٥٢]. والحاصل: إنّ القرآن مجمع عظيم لمعارف الإسلام.

٥. «وَرِيَاضُ الْعَدْلِ»: الرياض: جمع الروضة: من البقل والعشب[٥٣]، وهي الحديقة أو محلّ الماء[٥٤]؛ فإنَّ القرآن مشتمل على مجالات مختلفة زاهية كلّها تصبّ في تحقيق العدالة بمعناها الواسع. وفسَّرها بعضهم بخصوص التكاليف الشرعية المجعولة على وجه العدل والحكمة[٥٥]. ولا داعي لتضييق المعنى. والحاصل: إنّ في القرآن أنواع معارف الإسلام.

٦. «وَغُدْرَانُهُ»: الرياض: جمع الروضة: من البقل والعشب[٥٦]، أو هي الحديقة أو محلّ الماء[٥٧]. إنّ القرآن رياض العدل؛ لأنّه مشتمل على مجالات مختلفة زاهية كلّها تصبّ في تحقيق العدالة بمعناها الواسع، وفسّرها بعضهم بخصوص التكاليف الشرعية المجعولة على وجه العدل والحكمة[٥٨]. والحاصل: إنّ القرآن مستقرّ معارف الإسلام.

٧. «وَأَثَافِيُّ الْإِسْلَامِ»: الأثافي: جمع الأثفية: وهي الأحجار الثلاثة التي يوضع عليها القدر للطبخ[٥٩]. إنّ القرآن أثافيّ الإسلام لاستقراره وثباته عليه مثل استقرار القدر على الأثافي[٦٠]، فهو أساس الإسلام[٦١]. والحاصل: إنّ القرآن أساسُ معارف الإسلام.

٨. «وَبُنْيَانُهُ»: البناء: اسم لما يُبنى، والبنيان واحد لا جمع، وقيل: جمع بُنيانة[٦٢]. إنّ القرآن بنيانُ العدل؛ لأنَّه قوام العدل وبه يقوم صرحه ونظامه الاجتماعي كما أنّ البنيان يقوم بما يُحمل عليه[٦٣]، أي: هيكل بنائه، فهو الأصل والفرع[٦٤]. والحاصل: إنّ القرآن هو صرحُ معارف الإسلام.

٩. «وَأَوْدِيَةُ الْحَقِّ»: أصل الوادي: الموضع الذي يسيل فيه الماء، ومنه سُمّي المفرج بين الجبلين واديًا، وجمعه: أودية[٦٥]، إنّ طالب الحقّ يجده في رحاب القرآن. وذكر بعضهم أنّ اللفظين مستعاران بوصف القرآن معدنًا للحقّ ومظنّة له كما أنّ الأودية والغيطان مظنّة الكلاء والماء[٦٦]. والحاصل: إنّ القرآن هو المكانُ الجامع لمعارف الإسلام.

١٠. «وَغِيطَانُهُ»: الغائط: المطمئنّ الواسع من الأرض، والجمع: غيطان[٦٧]. إنّ طالب الحقّ يجده في رحاب القرآن، وذكر بعضهم أنّ اللفظين مستعاران بوصف القرآن معدنًا للحقّ ومظنّة له كما أنّ الأودية والغيطان مظنّة الكلاء والماء[٦٨]. والحاصل: إنّ القرآن هو المكان المطمئنّ لتواجد معارف الإسلام من دون ريب.

وكما ترى فإنَّ هذه الأوصاف العشرة المذكورة كلّها تُؤكّد الدَّور المركزي والمحوري للمرجعيَّة القرآنية، ولا تفسير لها غير ذلك، ولازم المركزية والمحورية القرآنية: فرعية ومداريَّة السُّنّة؛ فإنّ بين مفهومي المركزية والفرعية ومفهومي المحورية والمدارية تضايفًا كما هو واضح.

خلافاً لَمن يرى أنّ العلاقة بين القرآن والسُّنّة هي علاقة عَرْضية، كما

يبدو من بعض الباحثين وإن لم يُصرّح بذلك؛ حيث سَمى كتابه (العلاقة المتبادلة بين الكتاب والسنّة)[٦٩].

كيفية تصوير مدارية السنّة:

وبعد أن اتّضحت مركزية ومحورية المرجعية القرآنية نلوي عنان القلم لبيان المراد بفرعية ومدارية السنّة حولها وكيفية تصويرها، وفيما يلي نُلقي أضواءً إجمالية على ذلك، منها:

١. قيام السُّنّة ببيان معاني القرآن وتوضيح أفكاره وأطاريحه، من قبيل: بيان الأهداف والمقاصد القرآنية الكبرى.

٢. قيام السُّنّة بدفع الشبهات واللوابس والإبهامات الطارئة عليه[٧٠].

٣. قيام السُّنّة ببيان التفاصيل لبعض التعاليم والأحكام الكلّيّة[٧١].

٤. قيام السُّنّة بدَور التخصيص والتقييد لعمومات الكتاب ومطلقاته.

٥. قيام السُّنّة بدَور الإجراء والتنفيذ والتطبيق لتعاليم القرآن وأحكامه عمليًّا وميدانيًّا.

٦. قيام السُّنّة بقيادة المجتمع وإدارته وهدايته على وفق الأطاريح القرآنية.

وهذه الأدوار وأمثالها للسنّة الشريفة -كما ترى- كلّها تدور حول محورية المرجعية القرآنية.

المحور الثالث: دائرة المرجعية القرآنية

كيف يُمكن تبيين دائرة هذه المرجعية من حيث كونها مطلقة أو محدودة؟

في البدء من الضروري تبيين المراد بالمرجعية المطلقة والمحدودة؛ فإنّ مرادنا من المرجعية المطلقة هي المرجعية غير المحدودة بأيّ حدٍّ مهما كان نوعه وجهته، سواء أكان زمانيًّا أم

مكانيًّا أم مضمونًا أم غير ذلك. وهذا في مقابل ما يبدو من بعض الرؤى التي ذهبت إلى تحديد مرجعية القرآن، نظير:

١. الرؤية الرائجة القائلة بعدم مرجعية الظواهر أو المتشابه من القرآن، وحصر مرجعية القرآن بالنصّ دون الظاهر أو بالمحكم منه دون المتشابه.

٢. الرؤية القائلة بمرجعية الآيات القرآنية التي ورد في تفسيرها حديث من أئمّة أهل البيت (عليه السلام)، وأمَّا غيرها فلا.

٣. ما يظهر من بيانات بعض الأساطين؛ فإنَّه بعد أن دافع عن مرجعية القرآن دفاعًا مستميتًا منقطع النظير واستدلّ عليها بالأدلّة اللفظية -لاسيما القرآنية - وكذا بالأدلّة اللبيَّة راح يستثني بعض المجالات، كالمجال الأحكامي والتشريعي أو تفاصيل المعاد والقصص القرآني[٧٢].

وبعد هذا الإيضاح المقتضب نفتح ملفّ البحث في الكشف عن رؤية الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام) بهذا الشأن في نهج البلاغة.

والذي يظهر من بياناته (عليه السلام) في نهج البلاغة هو كون المرجعية القرآنية مطلقةً وغير محدودة.

ويدلّ على ذلك ما يلي:

إطلاق كلماته (عليه السلام)، بل بعضها كالصريح في الدلالة على سعة هذه المرجعية وتغطيتها لكلّ أنواع المعارف الإسلامية، من قبيل النصوص الثلاثة التي أوردناها في المحور الأوّل، وهي:

النصّ الأوّل: قوله (عليه السلام): «**فَهُوَ مَعْدِنُ الْإِيمَانِ وَبُحْبُوحَتُهُ، وَيَنَابِيعُ الْعِلْمِ وَبُحُورُهُ، وَرِيَاضُ الْعَدْلِ**

وَغُدْرَانُهُ، وَأَثَافِيُّ الْإِسْلَامِ وَبُنْيَانُهُ، وَأَوْدِيَةُ الْحَقِّ وَغِيطَانُهُ»[٧٣]. وقد تقدّم شرحه. وإنّ هذه الأوصاف العشرة للقرآن - كما ترى - مطلقة من ناحية، ومن ناحية أُخرى إنَّ بعض هذه الأوصاف - إن لم يكن كلّها - لا يصدق مع افتراض التحديد وسلب الإطلاق عن مرجعيته، ككونه معدن الإيمان أو ينابيع العلم.

النصّ الثاني: وصيته (عليه السلام) بالتمسُّك بالقرآن الكريم: «عَلَيْكُمْ بِكِتَابِ اللهِ؛ فَإِنَّهُ الْحَبْلُ الْمَتِينُ، وَالنُّورُ الْمُبِينُ، وَالشِّفَاءُ النَّافِعُ، وَالرِّيُّ النَّاقِعُ، وَالْعِصْمَةُ لِلْمُتَمَسِّكِ، وَالنَّجَاةُ لِلْمُتَعَلِّقِ»[٧٤]؛ فإنَّ هذه التوصيفات للقرآن لا تتّجه إلّا مع افتراض إطلاق المرجعية القرآنية وشموليتها. وإليك توضيح هذا النصّ مفصَّلًا:

١. «عَلَيْكُمْ بِكِتَابِ اللهِ»: عليك: اسم فعل بمعنى إلزم، (عليكم...) أي: إلزموه[٧٥]. والظاهر ظهورًا كالصريح أنّ المراد بكتاب الله: القرآن. وصيغة الأمر ظاهرة في الوجوب، وقد ورد هذا الأمر هنا مطلقًا.

٢. «فَإِنَّهُ الْحَبْلُ الْمَتِينُ»: إنَّ القرآن سببٌ لنجاة المتمسِّك به من السقوط في دركات الجحيم، كالحبل في نجاة المتمسّك به، وقد وصف بالمتانة[٧٦]. وهو الحبل المُحكم الذي لا ينقطع[٧٧].

٣. «وَالنُّورُ الْمُبِينُ»: إنّ القرآن نور مبين باعتبار الاهتداء به إلى المقاصد الحقيقية في سبيل الله[٧٨]، والمبين: أي الواضح الظاهر[٧٩].

٤. «وَالشِّفَاءُ النَّافِعُ»: إنَّ القرآن شفاءٌ نافع من داء الجهل والضلال[٨٠].

٥. «وَالرِّيُّ النَّاقِعُ»: إنَّ القرآن ريّ ناقع للعطشان من ماء الحياة الأبديَّة

كالعلوم والكمالات الباقية[٨١]، المزيل للعطش[٨٢] والقاطع للغُلّة[٨٣].

٦. «وَالْعِصْمَةُ لِلْمُتَمَسِّكِ»: عطف تفسير على (الحبل المتين)[٨٤]. إنَّ القرآن عصمةٌ لَمن تمسّك به وأخذ بأحكامه وعمل بها، فهو يعصمه من غضب الجبَّار[٨٥]، ويحفظ المتمسّك به من الأخطار[٨٦].

٧. «وَالنَّجَاةُ لِلْمُتَعَلِّقِ»: إنّ القرآن نجاةٌ لَمن تعلّق به وأخذ بأحكامه وعمل بها، فهو يُنجيه من دخول النار[٨٧]، ويُخلّص مَن تعلّق به من المهالك[٨٨].

وكما ذكرنا في التعليق على النصّ الأوّل هنا نقول أيضًا: إنَّ هذه الأوصاف العشرة للقرآن - كما ترى - مطلقة من ناحية، ومن ناحية أُخرى إنَّ بعض هذه الأوصاف - بل كلّها - لا يصدق مع افتراض التحديد وسلب الإطلاق عن مرجعيته، ككونه حبلًا متينًا ونورًا مبينًا وشفاءً نافعًا وريًّا ناقعًا وعصمة للمتمسّك ومنجاة للمتعلّق.

النصّ الثالث: كلامه (عليه السلام) في ذكر القرآن: «**فَالْقُرْآنُ آمِرٌ زَاجِرٌ، وَصَامِتٌ نَاطِقٌ، حُجَّةُ اللهِ عَلَى خَلْقِهِ، أَخَذَ عَلَيْهِمْ مِيثَاقَهُ، وَارْتَهَنَ عَلَيْهِمْ أَنْفُسَهُمْ، أَتَمَّ نُورَهُ، وَأَكْمَلَ [وَأَكْرَمَ] بِهِ دِينَهُ، وَقَبَضَ نَبِيَّهُ (صلى الله عليه وآله) وَقَدْ فَرَغَ إِلَى الْخَلْقِ مِنْ أَحْكَامِ الْهُدَى بِهِ**»[٨٩].

١. «فَالْقُرْآنُ آمِرٌ زَاجِرٌ»: إنَّ وصف القرآن بأنَّه آمر زاجر مجاز؛ لأنَّ الآمر الزاجر في الحقيقة هو الله جلّ شأنه، لكن لمّا كان مظهرًا لآمرية الله تعالى وزاجريته سبحانه فيكفي هذا المقدار من العلاقة والارتباط في صحّة التجوّز وتوصيفه بأنّه آمر زاجر[٩٠]،

فهو يشتمل على أوامر الله ونواهيه، فهو آمر بالخير والصلاح، وزاجر عن الشرّ والفساد[٩١]، فهو آمر بالواجبات وناهٍ عن المحرَّمات[٩٢].

٢. «وَصَامِتٌ نَاطِقٌ»: إنَّ القرآن من حيث هو كتاب صامت؛ إذ لا صوت له يقرع الأسماع، وبوصف القرآن بيّنًا وواضحًا ومفهومًا لَمن تلاه يُعدّ ناطقًا[٩٣]، أي: يُبيّن المراد بنحو وافٍ غير منقوص.

٣. «حُجَّةُ اللهِ عَلَى خَلْقِهِ»: إنَّ الله سبحانه يحتجّ على العباد بما آتاهم في القرآن وعرّفهم الأحكام وأزال به العذر عن نفسه في عقاب العاصين أن يقولوا يوم القيامة إنَّا كنَّا عن هذا غافلين، وأيضًا فهو معجزة للنبوة وحجّة في صدقها[٩٤]، فهو حجَّةٌ بقضِّه وقضيضه وجملته وتفاصيله، ﴿قُلْ فَلِلَّهِ الْحُجَّةُ الْبَالِغَةُ﴾[٩٥]، ويحمل في ثناياه البرهان على أنَّ كلَّ ما فيه حقّ وصدق[٩٦].

٤. «أَخَذَ عَلَيْهِمْ مِيثَاقَهُ»: الضمير المستتر في -أخذ- يعود على لفظ الجلالة، والضمير في -عليهم- يعود على الخلق[٩٧]، أي: أخذ الميثاق والعهد من المكلّفين على العمل به وبأحكامه، سواء كان أخذ العهد الوارد في القرآن نفسه أو ما ورد عن لسان النبي (صلّى الله عليه وآله) من الحثّ والترغيب عليه والأمر بإجلاله وإعظامه والقيام بمعالمه وأحكامه[٩٨]. وبحسب نظري: المراد الأعمّ الشامل لما دلَّ عليه العقل من لزوم اتّباعه والاهتداء برشده.

٥. «وَارْتَهَنَ عَلَيْهِمْ أَنْفُسَهُمْ»: لمّا كانت ذمم المكلّفين مشغولة بما تضمّنه القرآن من التكاليف والأحكام وكان اللازم عليهم الخروج عن عهدة التكليف وتحصيل براءة الذمَّة

شبّههم بالعين المرهونة لدَين المرتهن؛ فإنَّ فكَّ رهانها موقوفٌ على أداء حقِّ صاحب الدَّين، فكذا فكّ رهانة هؤلاء موقوف على عملهم بالتكاليف الشرعية والأوامر المطلوبة[٩٩].

٦. «أَتَمَّ نُورَهُ»: أمَّا كون القرآن نوراً فلأنَّه نور عقلي ينكشف به أحوال المبدأ والمعاد، يُهتدى به في برّ الأبدان وبحر النفوس، وأمَّا تماميتُه فلكونه أكمل أسباب الهداية منذ نزوله وإلى يوم القيامة[١٠٠]، فالقرآن الكريم تبيان كلّ شيء يصلح للبشرية في كلّ زمان ومكان ويحلّ مشاكلها إلى يوم القيامة[١٠١]، فالقرآن يكفي لإضاءة الطريق من أوّله إلى آخره من دون أن يبقى بعض الطريق مظلمًا[١٠٢].

٧. «وَأَكْمَلَ [وَأَكْرَمَ] بِهِ دِينَهُ»: بناء على نسخة (وأكمل) - وهو الأرجح بحسب نظرنا لأنَّه الأنسب بالسياق ولاسيما الجملة التي عُطف عليها - المراد: إنّ دِين الله الذي كان بين الناس قد أكمله الله بإنزال القرآن[١٠٣]. وبناءً على نسخة (أَكْرَمَ) أي: جعل دِينه مكرَّمًا معزّزًا بالقرآن بوصفه نورًا تامًّا[١٠٤].

٨. «وَقَبَضَ نَبِيَّهُ (صلى الله عليه وآله) وَقَدْ فَرَغَ إِلَى الْخَلْقِ مِنْ أَحْكَامِ الْهُدَى بِهِ»: إنَّ النَّبي (صلى الله عليه وآله) لم يمضِ من الدنيا إلّا بعد هداية الناس بالقرآن إلى معالم الإسلام هداية كاملة تامَّة، ويُحتمل أن تُقرأ (إحكام ...) بالكسر بمعنى التثبيت والإتقان والترسيخ[١٠٥]، لقد بُعث النبي (صلّى الله عليه وآله) إلى البشرية جمعاء بالهدى ودين الحقّ، وبعد أن أنهى مهمّته هذه على وجهها اختاره الله إلى جواره ورضوانه[١٠٦].

وهذه الأوصاف مطلقة، وبعضها

لا يصدق مع التحديد وسلب الإطلاق ككونه ناطقاً وحجّة على الخلق وتمام نوره وإكماله للدين.

أهمّ نتائج البحث:

١. لقد أثبتنا مرجعية القرآن للعلوم والمعارف الإسلامية، وأوردنا لها ثلاثة نصوص من النهج كشواهد.

٢. فيما يتعلّق بالنصوص المعارضة أوردنا نصًّا واحدًا يشتمل على نهيه (عليه السلام) لابن عبّاس عن المحاجّة بالقرآن، وأبدينا فيه ثلاثة احتمالات، وانتهينا إلى إمكان الجمع وعدم التعارض، وأنَّ النهي في الحقيقة قضية خاصّة بذلك المورد وأشباهه.

٣. وفي غضون البحث وقفنا عند حديث نبوي مشابه للحديث الموجّه لابن عباس من جهة ومخالف له من جهة ((القرآن ذلول ذو وجوه، فاحملوه على أحسن الوجوه [وجوهه]))، وأبدينا في تفسيره وجهين، ورجّحنا كون المراد به: تنوّع المعارف القرآنية، وعلينا الإفادة من جميع معارفه، وليس المراد منه التبعيض في وجوه القرآن ومعارفه.

٤. وفي خاتمة المحور الأوّل بيَّنّا المراد بالمحاجّة بالسُّنّة، وسبب التوصية بالمحاجّة بها، وأبدينا أربعة وجوه لذلك.

٥. أثبتنا مرجعية السُّنّة الشريفة ومصدريتها للمعارف والعلوم الإسلامية مضافاً إلى مرجعية ومصدرية القرآن الكريم، وعدم انحصار المرجعية بالقرآن وحده، خلافاً لَمن يُسمّون اليوم بـ(القرآنيين) الذين أنكروا الاستناد إلى السُّنّة، وادّعوا الاكتفاء بالقرآن.

٦. وأمَّا بالنسبة إلى العلاقة بين مرجعية القرآن ومرجعية السُّنّة، فهي

علاقة التضايف بحسب الاصطلاح المنطقي؛ فالمرجعية القرآنية هي مرجعية مركزية ومحورية للقرآن، ومرجعية السنّة هي مرجعية فرعية ومداريَّة، خلافاً لَمن يرى أنّ العلاقة بين القرآن والسُّنّة هي علاقة عَرْضية، كما يبدو من بعض الباحثين وإن لم يُصرّح بذلك؛ حيث سّمى كتابه (العلاقة المتبادلة بين الكتاب والسُّنّة).

٧. وفي خاتمة المحور الثاني ذكرنا ستّة وجوه لبيان دَور مدارية السُّنّة حول محور القرآن الكريم.

٨. أثبتنا في المحور الثالث والأخير إطلاق مرجعية القرآن للعلوم والمعارف الإسلامية وعدم محدوديتها.

٩. ولنختم بحثنا هذا بتوصية للباحثين بأنَّ علينا السعي لاكتشاف الجواهر الكامنة في هذا الكنز، الذي لم تُفتح أغلب أبوابه المعرفية، وما بحثُنا إلّا محاولة متواضعة في هذا الاتّجاه. هذا بشكل عامّ.

وأمّا على وجه الخصوص فعلينا السعي لإنزال الأفكار من عرشها النظري إلى عرشها العملي وتجسيد التعاليم النظرية على أرض المصاديق، أي: تطبيق المرجعية القرآنية على مساحات العلوم والمعارف الإسلامية المسمّاة والقائمة فعلًا.

وينبغي للباحثين أيضًا افتتاح ملفّات معرفية مستحدثة، وعدم المراوحة في دائرة الأبحاث التقليدية.

وأيضاً على الباحثين أن يخوضوا في عمليات التأصيل القرآني لنهج البلاغة.

الهوامش

(١) انظر: موسوعة الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) في الكتاب والسُّنّة والتاريخ (للريشهري) ١: ٥٧ وما بعدها، و٢: ٢٣ وما بعدها.

(٢) نهج البلاغة (الشريف الرضي): ٢٣٤- ٢٣٥، الخطبة (١٨٩).

(٣) نهج البلاغة (الشريف الرضي): ١٧٩، رقم (١٥٥).

(٤) نهج البلاغة (الشريف الرضي): ٢٢١، الخطبة (١٨٢).

(٥) ما عنه محيص: ما عنه محيد ومهرب [الصحاح (الجوهري) ٣: ١٠٨١].

(٦) نهج البلاغة (الشريف الرضي): ٤٠١، رقم (٧٧).

(٧) مجمع البيان (الطبرسي) ١: ٤٠. عوالي اللآلي (ابن أبي جمهور الأحسائي) ٤: ١٠٤، ح ١٥٣. سنن الدارقطني ٤: ٨٢، ح ٤٢٣٢.

(٨) انظر: جامع الشتات (الخواجوئي): ١٥٠.

(٩) انظر: جامع الشتات (الخواجوئي): ١٥٠.

(١٠) نهج البلاغة (الشريف الرضي): ٢٣٥، الخطبة (١٨٩).

(١١) بحار الأنوار (العلّامة المجلسي) ٢: ١٨٢- ٢١٢، باب (٢٦).

(١٢) عيون أخبار الرضا (عليه السلام) ٢: ٢٦١، ح ٣٩.

(١٣) ورد في البرهان [البرهان في علوم القرآن (الزركشي) ٢: ١٦٣] زيادة كلمة (محتملة)، وهي غير موجودة في المصادر، والظاهر وقوع الاشتباه منه أو من النسّاخ.

(١٤) وقد أورد في الإحكام بدل قوله (صلى الله عليه وآله): «فَاحمِلوهُ عَلى أحسَنِ الوُجوهِ»: «فاتّقوا ذلّه وكثرة وجوهه» [الإحكام في أُصول الأحكام (ابن حزم الأندلسي) ٣: ٢٧١]. وهذا ما لم يرد في المصادر الحديثية.

(١٥) تفسير مجمع البيان (الطبرسي) ١: ٤٠. عوالي اللآلي (ابن أبي جمهور الأحسائي) ٤: ١٠٤، ح ١٥٣. سنن الدارقطني ٤: ٨٢، ح ٤٢٣٢.

(١٦) وإليك ما أفاداه:

١. قوله (صلى الله عليه وآله): (ذلول) يحتمل وجهين: أحدهما: أنَّه مطيع لحامليه، ينطق بألسنتهم. الثاني: أنَّه موضح لمعانيه حتّى لا تقصر عنه أفهام المجتهدين.

٢. قوله (صلى الله عليه وآله): (ذو وجوه) يحتمل معنيين: أحدهما: أنَّ من ألفاظه ما يحتمل وجوهًا من التأويل. والثاني: أنّه قد جمع وجوهًا من الأوامر والنواهي، والترغيب والترهيب، والتحليل والتحريم.

٣. قوله (صلى الله عليه وآله): (فاحملوه على أحسن الوجوه [وجوهه]) يحتمل أيضًا وجهين: أحدهما: الحمل على أحسن معانيه. والثاني: أحسن ما فيه من العزائم دون الرخص، والعفو دون الانتقام.

٤. ثمّ عقّبا على ذلك بالقول: (وفيه دلالة ظاهرة على جواز الاستنباط والاجتهاد في كتاب الله) [البرهان في علوم القرآن (الزركشي) ٢: ١٦٣. وانظر أيضًا: الإتقان في علوم القرآن (السيوطي)٢ : ٤٧٥].

(١٧) النهاية في غريب الحديث والأثر (ابن الأثير) ٢: ١٦٦.

(١٨) تفسير مجمع البيان (الطبرسي) ١٠: ٧٤.

(١٩) جامع الشتات (الخواجوئي): ١٤٩.

(٢٠) انظر: جامع الشتات (الخواجوئي): ١٤٩.

(٢١) الزُّمَر: ١٧ – ١٨.

(٢٢) الزُّمَر: ١٧ – ١٨.

(٢٣) الأعراف: ١٤٥.

(٢٤) الروم: ٢٧. وإليك تمام النصّ: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ وَلَهُ الْمَثَلُ الْأَعْلَى فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾.

(٢٥) انظر: بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (أبو بكر الكاساني) ١: ١٣٠، و٣: ٩٣. التوحيد (الصدوق): ٢٠٠. كنز الفوائد (أبو الفتح الكراجكي): ٢١٠. عدّة الداعي (ابن فهد الحلّي): ٣٠١.

(٢٦) التبيان في تفسير القرآن (الطوسي) ٤: ٥٤٠. تفسير مجمع البيان (الطبرسي) ٤: ٣٥٥. الأمثل في تفسير كتاب الله المنزل (مكارم الشيرازي) ٥: ٢١٦.

(٢٧) نهج البلاغة (الشريف الرضي):

٤٠١، رقم (٧٧).

(٢٨) تحريرات في الأُصول (مصطفى الخميني) ٧: ١٥٠.

(٢٩) النساء: ٥٩. وإليك تمام النصّ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً﴾.

(٣٠) الفصول المختارة (المفيد): ٩٧. شرح نهج البلاغة (ابن أبي الحديد المعتزلي) ٢: ٢٩٧، و ١٨: ٧٢. وانظر: المسائل الصاغانية (المفيد): ١٠٩. الأمالي (الصدوق): ١٥٠، ح ١٤٦. الخصال (الصدوق): ٤٩٦، ح ٥. مناقب آل أبي طالب (ابن شهر آشوب) ٢: ٢٦٠- ٢٦١. مجمع الزوائد (الهيثمي) ٧: ٢٣٥. تاريخ بغداد (الخطيب البغدادي) ١٤: ٣٢٢، ح ٧٦٤٣. تاريخ مدينة دمشق (ابن عساكر) ٤٢: ٤٤٩.

(٣١) الكافي (الكليني) ١: ٢٩٤، و٨: ٣٥١، ح ٥٤٨. الأمالي (الصدوق): ٦٠٣- ٦٠٤، ح ٨٣٩. الإرشاد (المفيد) ١: ١٢٦. رسائل الشريف المرتضى (المرتضى) ٤: ١٠٣- ١٠٤، ١٠٥. الأمالي (الطوسي): ١٧١، ح ٢٨٧. دلائل الإمامة (الطبري): ١٤٤. مسند أحمد (ابن حنبل) ١: ٩٩، ١٨٥، ٣٣١، و ٢: ٣٨٤، و ٤: ٥٢، و ٥: ٣٣٣، ٣٥٨. صحيح البخاري ٤: ١٢، ٢٠، ٢٠٧، و ٥: ٧٦. صحيح مسلم ٥: ١٩٥، و ٧: ١٢٠- ١٢٢. نيل الأوطار (الشوكاني) ٨: ٥٥، ٥٩.

(٣٢) المحاسن (البرقي) ١: ١٥٩، ح ٩٧. الكافي (الكليني) ٨: ١٠٧، ح ٨٠. الأمالي (الصدوق): ١٥٦، ح ١٥٠. الإرشاد (المفيد) ١: ٨. الأمالي (المرتضى) ٤: ١٨٦. الأمالي (الطوسي): ١٧١، ح ٢٨٧. دلائل الإمامة (الطبري): ١٢٤. مسند أحمد (ابن حنبل) ١: ١٧٠، ١٧٣، ١٧٥، ١٧٧، ١٧٩، ١٨٢- ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ٣٣١، و ٣: ٣٢، ٣٣٨، و ٦: ٣٦٩، ٤٣٨. صحيح البخاري ٤: ٢٠٨، و ٥: ١٢٩. صحيح مسلم ٧: ١٢٠، ١٢١.

(٣٣) الأمالي (الصدوق): ٤٢٧- ٤٢٨، ح ٥٦٥. الخصال (الصدوق): ٦٦، ح

٩٨. المقنعة (المفيد): ٢٠٤. الانتصار (المرتضى): ٤٧٩. رسائل الشريف المرتضى (المرتضى) ٤: ١٣١. الأمالي (الطوسي): ٢٥٥، ح ٤٥٩. مسند أحمد (ابن حنبل) ١: ١١٨ - ١١٩. شرح نهج البلاغة (ابن أبي الحديد المعتزلي) ٢: ٢٨٩، و ٣: ٢٠٨، و ١٣: ١٩٣، و ١٨: ٧٢. نظم درر السمطين (الزرندي الحنفي): ١١٢. كنز العمّال (المتّقي الهندي) ١١: ٦١٠، ح ٣٢٩٥١، و ١٣: ١٣١، ح ٣٦٤١٧، ١٥٨، ح ٣٦٤٨٧. فيض القدير (المناوي) ٦: ٢٨٢، ح ٩٠٠٠.

(٣٤) الأمالي (الصدوق): ١٥٦، ح ١٥٠. أوائل المقالات (المفيد): ٢٨٥. الانتصار (المرتضى): ٤٧٩. رسائل الشريف المرتضى (المرتضى) ١: ٢٨٣. الأمالي (الطوسي): ٣٦٤، ح ٧٦٣. شرح نهج البلاغة (ابن أبي الحديد المعتزلي) ٢: ٢٩٧.

(٣٥) فاعل الفعل (أمر) مستتر يعود إلى أمير المؤمنين (عليه السلام)، والضمير المفعول يعود إلى ابن عبّاس.

(٣٦) شرح نهج البلاغة (ابن أبي الحديد المعتزلي) ١٨: ٧٢- ٧٣.

(٣٧) الضمير (الهاء) يعود إلى النَّبي (صلّى الله عليه وآله)، وكذا ما قبله [بحار الأنوار (العلّامة المجلسي) ٣٢: ٨٢].

(٣٨) نهج البلاغة (الشريف الرضي): ٢٠١، الخطبة (١٦٨).

(٣٩) شرح نهج البلاغة (ابن ميثم البحراني) ٣: ٣٢٦.

(٤٠) منهاج البراعة (حبيب الله الهاشمي الخوئي) ١٠: ١١١.

(٤١) نهج البلاغة (الشريف الرضي): ١٢٧، الخطبة (١٠٩).

(٤٢) نهج البلاغة (الشريف الرضي): ١٤، الخطبة (٢).

(٤٣) نهج البلاغة (الشريف الرضي): ٢٣٤- ٢٣٥، الخطبة (١٨٩).

(٤٤) منهاج البراعة (حبيب الله الهاشمي الخوئي) ١٢: ٣٠٧.

(٤٥) توضيح نهج البلاغة (الشيرازي) ٢: ٢٧٣.

(٤٦) الصحاح (الجوهري) ١: ٣٥٤.

(٤٧) توضيح نهج البلاغة (الشيرازي) ٢: ٢٧٣.

(٤٨) منهاج البراعة (حبيب الله الهاشمي الخوئي) ١٢: ٣٠٧.

(٤٩) توضيح نهج البلاغة (الشيرازي) ٢: ٢٧٤.

(٥٠) انظر: منهاج البراعة (حبيب الله الهاشمي الخوئي) ١٢: ٣٠٨.

(٥١) انظر: منهاج البراعة (حبيب الله الهاشمي الخوئي) ١٢: ٣٠٨.

(٥٢) انظر: توضيح نهج البلاغة (الشيرازي) ٢: ٢٧٣.

(٥٣) الصحاح (الجوهري) ٣: ١٠٨١.

(٥٤) توضيح نهج البلاغة (الشيرازي) ٢: ٢٧٤.

(٥٥) منهاج البراعة (حبيب الله الهاشمي الخوئي) ١٢: ٣٠٨.

(٥٦) الصحاح (الجوهري) ٢: ٧٦٦.

(٥٧) توضيح نهج البلاغة (الشيرازي) ٢: ٢٧٣.

(٥٨) منهاج البراعة (حبيب الله الهاشمي الخوئي) ١٢: ٣٠٨.

(٥٩) كتاب العين (الفراهيدي) ٨: ٢٤٥. شرح نهج البلاغة (ابن أبي الحديد المعتزلي) ١٠: ١٩٥.

(٦٠) منهاج البراعة (حبيب الله الهاشمي الخوئي) ١٢: ٣٠٨.

(٦١) توضيح نهج البلاغة (الشيرازي) ٢: ٢٧٤.

(٦٢) مفردات ألفاظ القرآن (الراغب الأصفهاني): ١٤٧.

(٦٣) انظر: شرح نهج البلاغة (ابن ميثم البحراني) ٣: ٤٥٩.

(٦٤) توضيح نهج البلاغة (الشيرازي) ٢: ٢٧٤.

(٦٥) مفردات ألفاظ القرآن (الراغب الأصفهاني): ٨٦٢.

(٦٦) انظر: شرح نهج البلاغة (ابن ميثم البحراني) ٣: ٤٥٩. منهاج البراعة (حبيب الله الهاشمي الخوئي) ١٢: ٣٠٨.

(٦٧) المصباح المنير (الفيومي) ٢: ٤٥٧.

(٦٨) انظر: شرح نهج البلاغة (ابن ميثم البحراني) ٣: ٤٥٩. منهاج البراعة (حبيب الله الهاشمي الخوئي) ١٢: ٣٠٨.

(٦٩) انظر: العلاقة المتبادلة بين الكتاب والسنّة (الدكتور نصيري) [باللغة

الفارسية].

(٧٠) وإنَّما عبّرنا بلفظ (الطروّ)؛ لاعتقادنا بأنَّ القرآن في ذاته لا إبهام في ألفاظه.

(٧١) وإنَّما عبّرنا بلفظ (البعض)؛ لأنَّ القرآن الكريم قد تعرّض لتفاصيل بعض الأحكام والتعاليم بصورة تفصيلية.

(٧٢) الميزان في تفسير القرآن (العلامة الطباطبائي) ١: ١٢، و ٣: ٨٥.

(٧٣) نهج البلاغة (الشريف الرضي): ٢٣٤- ٢٣٥، الخطبة (١٨٩).

(٧٤) نهج البلاغة (الشريف الرضي): ١٧٩، رقم (١٥٥).

(٧٥) توضيح نهج البلاغة (الشيرازي) ٢: ٤٠٤.

(٧٦) شرح نهج البلاغة (ابن ميثم البحراني) ٣: ٢٦٤.

(٧٧) توضيح نهج البلاغة (الشيرازي) ٢: ٤٠٤.

(٧٨) شرح نهج البلاغة (ابن ميثم البحراني) ٣: ٢٦٤.

(٧٩) توضيح نهج البلاغة (الشيرازي) ٢: ٤٠٤.

(٨٠) شرح نهج البلاغة (ابن ميثم البحراني) ٣: ٢٦٤. في ظلال نهج البلاغة (مغنية) ٢: ٤٠٠.

(٨١) شرح نهج البلاغة (ابن ميثم البحراني) ٣: ٢٦٤.

(٨٢) توضيح نهج البلاغة (الشيرازي) ٢: ٤٠٤.

(٨٣) شرح نهج البلاغة (ابن أبي الحديد المعتزلي) ٩: ٢٠٣.

(٨٤) في ظلال نهج البلاغة (مغنية) ٢: ٤٠٠.

(٨٥) منهاج البراعة (حبيب الله الهاشمي الخوئي) ٩: ٢٨٣.

(٨٦) توضيح نهج البلاغة (الشيرازي) ٢: ٤٠٤.

(٨٧) انظر: منهاج البراعة (حبيب الله الهاشمي الخوئي) ٩: ٢٨٣.

(٨٨) انظر: توضيح نهج البلاغة (الشيرازي) ٢: ٤٠٤.

(٨٩) نهج البلاغة (الشريف الرضي): ٢٢١، الخطبة (١٨٢).

(٩٠) انظر: منهاج البراعة (حبيب الله

الهاشمي الخوئي) ١٠: ٣٨١.

(٩١) في ظلال نهج البلاغة (مغنية) ٣: ٤٠١.

(٩٢) توضيح نهج البلاغة (الشيرازي) ٣: ١٠٧.

(٩٣) في ظلال نهج البلاغة (مغنية) ٣: ٤٠١.

(٩٤) منهاج البراعة (حبيب الله الهاشمي الخوئي) ١٠: ٣٨١ - ٣٨٢.

(٩٥) الأنعام: ١٤٩.

(٩٦) انظر: في ظلال نهج البلاغة (مغنية) ٣: ٤٠١.

(٩٧) في ظلال نهج البلاغة (مغنية) ٣: ٤٠١.

(٩٨) انظر: منهاج البراعة (حبيب الله الهاشمي الخوئي) ١٠: ٣٨٢.

(٩٩) منهاج البراعة (حبيب الله الهاشمي الخوئي) ١٠: ٣٨٢.

(١٠٠) انظر: شرح نهج البلاغة (ابن ميثم البحراني) ٣: ٢٦٤.

(١٠١) انظر: في ظلال نهج البلاغة (مغنية) ٣: ٤٠١.

(١٠٢) انظر: توضيح نهج البلاغة (الشيرازي) ٣: ١٠٧.

(١٠٣) انظر: توضيح نهج البلاغة (الشيرازي) ٣: ١٠٧.

(١٠٤) منهاج البراعة (حبيب الله الهاشمي الخوئي) ١٠: ٣٨٢.

(١٠٥) انظر: منهاج البراعة (حبيب الله الهاشمي الخوئي) ١٠: ٣٨٢.

(١٠٦) في ظلال نهج البلاغة (مغنية) ٣: ٤٠١.

المصادر:

القرآن الكريم

نهج البلاغة

١- ابن أبي جمهور الأحسائي، محمّد بن علي بن إبراهيم، عوالي اللآلي العزيزية في الأحاديث النبوية، مطبعة سيد الشهداء (عليه السلام) - قم، ط ١/ ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣م.

٢- ابن أبي الحديد، عبد الحميد المعتزلي المدائني، شرح نهج البلاغة، دار إحياء الكتب العربية، ط ١/ ١٣٧٨ هـ - ١٩٥٩ م.

٣- ابن الأثير الجزري، المبارك بن محمد، النهاية في غريب الحديث والأثر، المكتبة الاسلامية/ بدون تاريخ.

٤- ابن حزم الأندلسي الظاهري، أبو محمّد علي بن أحمد بن سعيد، الإحكام في أُصول الأحكام، مطبعة العاصمة - القاهرة.

٥- ابن حنبل، أحمد بن حنبل الشيباني، مسند الإمام أحمد، مؤسسة التاريخ العربي- بيروت، ط ١/ ١٤١٢ هـ - ١٩٩١م.

٦- ابن شهرآشوب المازندراني، الإمام الحافظ مشير الدين أبوعبد الله محمّد بن علي، مناقب آل أبي طالب، المطبعة الحيدرية - النجف الأشرف/ ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٦ م.

٧- ابن عساكر، الحافظ أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله، تاريخ مدينة دمشق وذكر فضلها وتسمية من حلّها من الأماثل أو اجتاز بنواحيها من وارديها وأهلها، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت/ ١٤١٥ هـ.

٨- ابن فهد الحلّي، جمال الدين أبو العبّاس أحمد بن محمّد، عدّة الداعي ونجاح الساعي، مكتبة وجداني - قم/ بدون تاريخ.

٩- البحراني، كمال الدين ميثم بن علي بن ميثم، شرح نهج البلاغة، مركز الإعلام الإسلامي في الحوزة العلمية - قم، ط ١/ ١٣٦٢ هـ. ش.

١٠- البخاري، الجعفي، أبو عبد الله محمّد بن إسماعيل بن إبراهيم، صحيح البخاري، دار الفكر - بيروت، [طبعة

بالأوفسيت عن طبعة دار الطباعة العامرة باستانبول/ ١٤٠١هـ - ١٩٨١م].
١١- البرقي، أبو جعفر أحمد بن محمّد بن خالد، المحاسن، دار الكتب الإسلامية - طهران/ ١٣٧٠هـ - ١٣٣٠هـ. ش.
١٢- الجوهري، إسماعيل بن حماد، تاج اللغة وصحاح العربية، دار العلم للملايين - بيروت، ط ٤/ ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.
١٣- الحسيني الشيرازي، محمّد، توضيح نهج البلاغة، دار تراث الشيعة - طهران/ بدون تاريخ.
١٤- الخطيب البغدادي، الإمام الحافظ أبو بكر أحمد بن علي، تاريخ بغداد أو مدينة السلام - دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١/ ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
١٥- الخميني، مصطفى، تحريرات في الأُصول، مؤسّسة تنظيم ونشر آثار الإمام الخميني- قم، ط ١/ ١٤١٨هـ - ١٣٧٦ هـ. ش.
١٦- الخواجوئي، محمّد إسماعيل بن الحسن المازندراني، جامع الشتات، تحقيق: السيد مهدي الرجائي، ط ١/ ١٤١٨ هـ.
١٧- الخوئي الهاشمي، ميرزا حبيب الله، منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة، بنياد فرهنك إمام المهدي (عجل الله فرجه)، منشورات دار الهجرة - قم/ ١٣٦٠ هـ. ش.
١٨- الدارقطني، علي بن عمر، سنن الدارقطني، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١/ ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
١٩- الراغب الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمّد، مفردات ألفاظ القرآن الكريم، دار القلم - دمشق، ط ١/ ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
٢٠- الراوندي، قطب الدين أبو الحسين سعيد بن هبة الدين، منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة، مكتبة آية الله المرعشي العامّة - قم/ ١٤٠٦هـ.
٢١- الريشهري، محمّد، موسوعة الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) في الكتاب والسنّة والتاريخ، دار الحديث للطباعة والنشر - قم، ط ٢/ ١٤٢٥هـ.
٢٢- الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله، البرهان في علوم القرآن، دار الكتب

العلمية - بيروت، ط ١/ ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
٢٣- الزرندي الحنفي المدني، جمال الدين محمّد بن يوسف بن الحسن بن محمّد، نظم درر السمطين في فضائل المصطفى والمرتضى والبتول والسبطين، مكتبة الإمام أمير المؤمنين العامّة ن ط ١/ ١٣٧٧هـ - ١٩٥٨م.
٢٤- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، الإتقان في علوم القرآن، دار الفكر - بيروت، ط ١/ ١٤١٦هـ -١٩٩٦م.
٢٥- الشريف المرتضى، علم الهدى أبو القاسم علي بن الحسين، الأمالي، منشورات مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي/ ١٤٠٣هـ.
٢٦- الشريف المرتضى، الانتصار، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرّسين - قم/ ١٤١٥ هـ.
٢٧- الشريف المرتضى، رسائل الشريف المرتضى، إعداد: السيّد مهدي الرجائي، دار القرآن الكريم - قم/ ١٤٠٥هـ.
٢٨- الشوكاني، محمد بن علي، نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار، مكتبة البابي الحلبي - مصر/ بدون تاريخ.
٢٩- الشيرازي، ناصر مكارم، الأمثل في تفسير كتاب الله المُنزل/ بدون تاريخ.
٣٠- الصدوق، محمد بن علي بن بابويه، الأمالي، مؤسسة البعثة - قم، ط ١/ ١٤١٧ هـ.
٣١- الصدوق، التوحيد، مؤسّسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرّسين في الحوزة العلمية - قم/ بدون تاريخ.
٣٢- الصدوق، الخصال، تحقيق: علي أكبر الغفاري، مؤسسة النشر الاسلامي التابعة لجماعة المدرّسين - قم/ ١٤٠٣هـ - ١٣٦٢ هـ. ش.
٣٣- الصدوق، عيون أخبار الرضا (عليه السلام)، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات - بيروت، ط ١/ ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
٣٤- الطبرسي، أمين الإسلام الإمام السعيد أبو علي الفضل بن الحسن، مجمع البيان في تفسير القرآن، دار المعرفة، ط ١/ ١٣٦٥هـ.
٣٥- الطبري، أبو جعفر محمّد بن جرير

بن رستم الطبري الصغير (الشيعي)، دلائل الإمامة، مؤسّسة البعثة - طهران، ط ١/ ١٤١٣هـ.

٣٦- الطوسي، محمّد بن الحسن، الأمالي، مؤسسة البعثة- قم، ط ١/ ١٤١٤ هـ.

٣٧- الطوسي، التبيان في تفسير القرآن، مكتب الإعلام الإسلامي - قم ط ١/ ١٢٠٩هـ.

٣٨- العلامة الطباطبائي، محمّد حسين، الميزان في تفسير القرآن، مؤسسة الأعلمي - بيروت، ط ٣/ ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.

٣٩- العلّامة المجلسي، محمّد باقر، بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمّة الأطهار، مؤسّسة الوفاء - بيروت، ط ٢/ ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣م.

٤٠- الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد، كتاب العين، مؤسّسة دار الهجرة - إيران، ط ٢/ ١٤٠٩هـ.

٤١- الفيومي، أحمد بن محمد بن علي المقري، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، مؤسّسة دار الهجرة - إيران، ط ١/ ١٤٠٥هـ.

٤٢- الكاساني، علاء الدين أبو بكر بن سعود، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، دار إحياء التراث العربي ومؤسسة التاريخ العربي - بيروت ط ١/ ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

٤٣- الكراجكي، أبو الفتح محمّد بن علي، كنز الفوائد، مكتبة المصطفوي - قم، ط ٢/ ١٣٦٨٩ هـ. ش.

٤٤- الكليني، محمّد بن يعقوب، الكافي، دار الكتب الإسلامية - طهران، ط ٣/ ١٣٨٨هـ.

٤٥- المتّقي الهندي، علاء الدين علي بن حسام الدين، كنز العمّال في سنن الأقوال والأفعال، مؤسسة الرسالة - بيروت/ ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.

٤٦- مغنية، محمّد جواد، في ظلال نهج البلاغة، انتشارات كلمة الحقّ - إيران، ط ١/ ١٤٢٧هـ.

٤٧- المفيد، أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان، الإرشاد في معرفة حجج الله على العباد، مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث - بيروت، ط ٢/ ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م، (طُبع بموافقة المؤتمر

العالمي لألفية الشيخ المفيد).
٤٨- المفيد، أوائل المقالات، دار المفيد للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت، ط ٢/ ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م (طُبع بموافقة المؤتمر العالمي لألفية الشيخ المفيد).
٤٩- المفيد، الفصول المختارة، دار المفيد للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت، ط ٢/ ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣م (طُبع بموافقة المؤتمر العالمي لألفية الشيخ المفيد).
٥٠- المفيد، المسائل الصاغانية، المؤتمر العالمي لألفية الشيخ المفيد، ط١/ ١٤١٣هـ.
٥١- المفيد، المقنعة، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرّسين - قم، ط ٢/ ١٤١٠ هـ.
٥٢- المناوي، محمّد عبد الرؤوف، فيض القدير شرح الجامع الصغير من أحاديث البشير النذير، تصحيح: أحمد عبد السلام، دار الكتب العلمية- بيروت/ ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤م.
٥٣- نصيري، علي، العلاقة بين الكتاب والسنّة [باللغة الفارسية]، دار الحديث - قم، ط ١/ ١٣٩٨هـ. ش.
٥٤- النيسابوري القشيري، أبو الحسين مسلم بن الحجّاج، صحيح مسلم، دار الفكر - بيروت/ بدون تاريخ.
٥٥- الهيثمي، نور الدين علي بن أبي بكر، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، دار الفكر - بيروت/ ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م.